مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

ملخص البنود ودليل معلومات الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي

تقـديـــم

إستنادًا إلى دستور منظمة العمل العربية، ووفقاً لنظام العمل بالمؤتمر تنعقد **الدورة الحادية والخمسون لمؤتمـــــر العمـــل العـــربي في رحاب دولـة المقـــر،** خـــــلال الفترة **19 - 26 أبريل / نيسان 2025،** بمدينة **القاهرة، في مصر حاضنة العرب وأرض الكنانة والتاريخ والثقافة** .

بداية يشرفني أن أرحب **بأصحاب المعالي والسعادة والسيدات والسادة،** رؤساء وأعضاء الوفود ممثلي **أطراف الإنتاج الثلاثة** في الدول العربية، المشاركين في أعمال هذه الدورة .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير **للجمهورية اليمنية، التي تترأس مؤتمرنا،** متمنياً كل التوفيق والسداد في إدارة جلسات عمل هذه الدورة.

يشكل مؤتمرنا في دورته الحادية والخمسين هذا العام **محطة تاريخية متميزة،** حيث نحتفل **بمرور ستين عامًا على تأسيس منظمة العمل العربية،** ونشهد أيضًا **تكريم الكوكبة الثامنة من رواد العمل العرب،** الذين أسهموا بجهودهم المبذولة في تطوير مجالات العمل والإنتاج في الوطن العربي، ويأتي هذا التكريم **تقديرًا لعطائهم اللامحدود، والتزامهم الراسخ بتعزيز العمل العربي المشترك.**

يسرني أن أضع بين أيديكم **هذه الوثيقة،** التي تتضمن **ملخص المعلومات الأساسية** لبنود جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين لمؤتمرنا العام. ولمزيد من التفاصيل، ندعوكم إلى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية

www.alolabor.org، أو من خلال **الباركود الموزع على السيدات والسادة أعضاء المؤتمر**.

في هذه الدورة، سنناقش مجموعة من **القضايا الحيوية والبنود الهامة** ذات التأثير المباشر على أسواق العمل وقضايا العمال في الوطن العربي، **ومن أبرزها: البند الأول:** تقرير المدير العام " **التنويع الاقتصادي كمسار للتنمية : الاقتصادات الواعدة في الدول العربية "**، والذي يستعرض أهمية **التنويع الاقتصادي** في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، ويؤكد على ضرورة **الإصلاح الهيكلي** وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وتوسيع قاعدة الإنتاج من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، والابتكار، وريادة الأعمال. كما يبرز أهمية تطوير رأس المال البشري، موضحاً أهمية **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** في دعم التحولات الاقتصادية، ودور **الحوار الاجتماعي** بين أطراف الإنتاج لضمان انتقال **عادل ومستدام** نحو الاقتصادات الواعدة.

هذا ونستعرض الأنشطة والبرامج التي نفذتها منظمة العمل العربية خلال العام المنصرم، ضمن خطتها المعتمدة تلبية لاحتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة، من خلال مختلف الفعاليات المنفذة التي روعي فيها التوزع الجغرافي والتنوع من دورات تدريبية وندوات وملتقيات ومؤتمرات، إلى جانب مشاركة المنظمة في العديد من الأنشطة والمؤتمرات العربية والاقليمية والدولية، وذلك من خلال **القسم الثاني من البند الأول: تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2024**، إلى جانب بعض الملاحق ذات الصلة باللجان النظامية والدستورية، و**تقرير حول مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال** في حين يتضمن البند السابع **تشكيل**

الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية، للفترة **(2025 – 2027)**، والتي تشمل :مجلس إدارة منظمة العمل العربية وهيئة الرقابة المالية والإدارية بمنظمة العمل العربية ولجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي، ولجنة شؤون عمل المرأة العربية، بالإضافة إلى لجنة الخبراء القانونيين للفترة (2025 – 2028)

كما سنناقش من خلال **البند الثامن : السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي** آليات وتدابير السياسات الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة، والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية، وواقع أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية، والتدابير المقترحة لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية.

أما البند **الفني التاسع : العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة** فيستعرض مفهوم العناقيد الاقتصادية ومكوناتها الأساسية، ويحلل وضعها الراهن في الدول العربية من حيث التوزيع الجغرافي والقطاعي، كما يناقش تأثير هذه العناقيد على التنمية المستدامة، والتحديات والآفاق المستقبلية لتطويرها، مع التركيز على دور أطراف الإنتاج الثلاثة للنهوض بالعناقيد الاقتصادية العربية.

ونحيطكم علماً بتوفر **نسخ الكترونية** من بنود جدول أعمال المؤتمر على موقع منظمة العمل العربية الالكتروني، وقد اعتمدنا للدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي 2025 آلية لإبقاء السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام المشاركين في المؤتمر على إطلاع بكل جديد مما يصدر عن أعمال مؤتمرنا من تقارير اللجان النظامية والفنية والبرنامج اليومي لعمل المؤتمر بمجرد انتهاء السكرتارية الفنية من

إعدادها، وكذلك النشرات الصحفية والصور اليومية، إضافة إلى **المكتبة الالكترونية باستخدام الباركود خلف بطاقة التعريف الشخصية**. وكما جرت العادة من منطلق حرصنا على توفير المعلومات الفنية المتضمنة في البنود بطريقة ميسرة للسيدات والسادة أعضاء المؤتمر، ستتاح عروض تقديمية لكل بند قبل مناقشته سواء في الفرق أو اللجان الفنية.

وأنا على يقين بأن **مشاركاتكم الفعالة ومداولاتكم البناءة** في جلسات المؤتمر ستساهم في تعميق النقاش وتحفيز الجهود نحو تحقيق تقدم ملموس في مجالات العمل وقضايا التشغيل، وضمان **بيئة عمل لائقة ومنصفة ومستدامة** في الوطن العربي. فتوجيهاتكم ومساهماتكم القيمة ستكون لها بالغ الأثر في تطوير عمل المنظمة وتحسين أدائها ورسم مسار واضح نحو مستقبل عمل أكثر إشراقًا وازدهارًا في الدول العربية. كما أن تبادل الآراء والخبرات بين الدول الأعضاء سيسهم في تعزيز التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة.

أغتنم هذه الفرصة لأجدد شكري وامتناني **لأطراف الإنتاج الثلاثة** في الدول العربية عامةً، **وفي جمهورية مصر العربية خاصةً**، على دعمهم المستمر لإنجاح وتيسير أعمال مؤتمرنا . كما أتمنى أن تتكلل جهودنا جميعًا **بالنجاح والتوفيق**، بما يحقق **الاستقرار والتنمية المستدامة** في دولنا العربية.

فايز علي المطيري

المدير العام

القسم الأول

ملخص بنود جدول أعمال المؤتمر

البند الأول / القسم الأول : تقرير المدير العام

التنويع الاقتصادي كمسار للتنمية : الاقتصادات الواعدة في الدول العربية

كشفت الأزمات المتعددة التي شهدتها المنطقة العربية عن نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصادات الوطنية، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تأثيرها على أسواق العمل. وأثبتت التجارب الدولية أن الاقتصادات التي تعتمد على **التنويع الاقتصادي** تمتلك قدرة أكبر على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والصدمات الخارجية مقارنة بتلك التي تعتمد على مصادر إنتاجية محدودة، مما يجعل التنويع ضرورة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر.

يُعد **التنويع الاقتصادي** عملية طويلة الأجل تتطلب استراتيجيات متكاملة من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية. **فالقطاع الخاص** يلعب دورًا محوريًا من خلال تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، في حين تساهم **الحكومات** في تحديث القوانين والتشريعات وتعزيز بيئة الأعمال وتحفيز سوق العمل. كما يمثل قطاع العلوم والتكنولوجيا ركيزة أساسية لدعم التنويع، حيث يسهم التطوير التكنولوجي في تعزيز الابتكار، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، مما يفتح آفاقاً جديدة للأسواق المحلية والعالمية.

هيكل التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مع تقديم توجيهات استراتيجية لتعزيز استدامته، واستكشاف الفرص والاقتصادات الواعدة التي يمكن أن تشكل أولوية في هذا المسار، **حيث يتناول:**

القسم الأول : يستعرض التحولات والاختلالات الهيكلية التي أثرت على استدامة النمو الاقتصادي في الدول العربية، مسلطًا الضوء على تقلبات الاقتصاد العالمي، وتداعيات الأزمة المالية، وتقلبات أسعار النفط، وأهمية التنويع مع تحليل بعض المؤشرات.

القسم الثاني : يناقش العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتعقيد الاقتصادي، موضحًا كيف يسهم التعقيد في تنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية، مع التركيز على متطلبات نجاح التنويع، مثل تطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والفني وتحسين بيئة الأعمال.

القسم الثالث: يدرس أثر التنويع الاقتصادي على أسواق العمل العربية، ودور القطاع الخاص، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم سياسات التنويع، وتعزيز الحوار الاجتماعي لتحقيق انتقال عادل إلى القطاعات الاقتصادية الجديدة.

القسم الرابع : يستشرف مستقبل التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مع تسليط الضوء على سياسات صناعية حديثة تدعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا وتنافسية، من خلال تطوير قطاعات مثل الاقتصاد الرقمي، الأخضر، الأزرق، البرتقالي، الدائري، الاجتماعي والتضامني، واقتصاد الرعاية. كما يختتم هذا القسم بإعلان مبادئ حول **" تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة ".**

يقدم التقرير حزمة من التوصيات التي تهدف إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الدول العربية ، ودعم الانتقال العادل والمستدام نحو الاقتصادات الواعدة.

القسم الأول :
التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في الدول العربية

تتبع الدول العربية سياسات **الإصلاح الهيكلي** لتعزيز التنويع الاقتصادي، عبر تحديث الأطر القانونية والتشريعية ودعم اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. يهدف هذا النهج إلى تحقيق **الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو، وخلق فرص عمل جديدة، وتنشيط القطاع الخاص** .وفي إطار السعي لتحقيق **تنمية مستدامة**، تبنّت العديد من الدول العربية **رؤى مستقبلية** تمتد حتى 2030 و2035، وبعضها حتى 2071، تعكس التزامها بتنويع الاقتصادات وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية.

المحور الأول : أهمية التنويع الاقتصادي

يشكل **التنويع الاقتصادي** عنصرًا أساسيًا لتحقيق **نمو مستدام واستقرار اقتصادي**، حيث يسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على قطاع واحد أو سوق محدد. ويشمل **تنويع مصادر الدخل، وتوسيع الأسواق، وتحفيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية**.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

يُعرَّف **التنويع الاقتصادي** بأنه النهج الذي تتبعه الدول لتوسيع قاعدتها الاقتصادية من خلال **تنويع القطاعات الإنتاجية**، وتقليل الاعتماد على قطاع معين بشكل تدريجي، مع **تعزيز الاستدامة** في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

يتخذ التنويع الاقتصادي **بعدين رئيسيين: تنويع الصادرات والأسواق وتنويع الهيكل الإنتاجي.**

2. أشكال التنويع الاقتصادي:

1) **التنويع الأفقي** :توسيع الإنتاج داخل نفس القطاع من خلال تقديم منتجات جديدة أو خدمات إضافية، مما يعزز التكامل الداخلي للقطاع.

2) **التنويع الرأسي** :تطوير الترابط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة، حيث تصبح **مخرجات قطاع معين مدخلات لقطاعات أخرى**، مما يزيد من القيمة المضافة للإنتاج.

3. التنويع والنمو الاقتصادي:

يسهم **التنويع الاقتصادي بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي**، وتتمثل فوائده الرئيسية في:

- زيادة استقرار اقتصاد الدولة، إذ يقلل التنويع من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر دخل وحيد، مما يجعل الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والتقلبات الخارجية.
- تحفيز النمو الاقتصادي؛ من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاج.
- تنويع الصادرات وبالتالي زيادة العملات الأجنبية الضرورية لتمويل المشاريع التنموية واستكمال البنى التحتية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنافسية الصادرات، ومن ثم تعزيز تنافسية اقتصاد الدولة.
- خفض معدلات البطالة، وزيادة فرص العمل وذلك من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية.

المحور الثاني : واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية " مؤشرات وتجارب "

تختلف **استراتيجيات التنويع الاقتصادي** في الدول العربية وفقًا لخصوصيات كل دولة، حيث يُعتبر **التنويع الاقتصادي** أداة أساسية لتحقيق **الاستقرار الاقتصادي** وتعزيز فرص التوظيف، خاصة في القطاع الخاص. ويتطلب نجاحه **تكامل السياسات والبرامج**، وتعزيز **الشراكة بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين** من خلال **الحوار الاجتماعي والتفاوض**.

استخدمت الدول النفطية، لاسيما دول **مجلس التعاون الخليجي**، عائدات النفط في تطوير بنيتها التحتية وتعزيز قطاعات غير نفطية مثل **الصناعة، والخدمات المالية، والسياحة، والنقل**، مما قلل اعتمادها على النفط. في حين تواجه **الدول غير النفطية** تحديات أكبر نظرًا لمحدودية مواردها، ما يجعلها أكثر حاجة لتنويع اقتصاداتها، رغم تحقيقها نموًا أعلى في الصادرات مقارنة بالدول النفطية.

وبسبب تفاوت **الموارد والسياسات التنموية**، تحتاج الدول العربية إلى حلول مخصصة **تراعي الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد**، واستراتيجيات التنويع، تستند إلى **رؤية متكاملة** توازن بين **الاستفادة من الموارد المتاحة** وتعزيز **الابتكار والإنتاجية** في مختلف القطاعات.

1. مؤشرات التنويع الاقتصادي

- **مؤشر التنويع** يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع

الرئيسية في الصادرات العالمية.

- **مؤشر التركيز:** يعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان، وهو مقياس يُستخدم لتحديد مدى تركز أو تنوع الصادرات والواردات لدولة معينة عبر مجموعة من السلع أو الأسواق.
- **عدد السلع المصدرة:** يُعد أحد المؤشرات المهمة لقياس مدى تنوع الاقتصاد، حيث يعكس قدرة الدولة على تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية.

2. دروس مستفادة في التنويع الاقتصادي من تجارب دولية وعربية

تشير الدراسات إلى أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي، والانتقال من الاعتماد على سلعة واحدة إلى اقتصاد متنوع وتنافسي. ورغم التحديات، يعد التنويع ضرورة استراتيجية لتعزيز التنافسية ومواجهة التقلبات الاقتصادية في الدول العربية. وقد نجحت دول مثل كوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من تحقيق تقدم ملموس في تنويع اقتصاداتها خلال السنوات الأخيرة.

القسم الثاني :
متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي

تتطلب التحديات الاقتصادية المتزايدة تبني إصلاحات هيكلية لتعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة

الأعمال؛ مما يقلل الاعتماد على قطاع واحد، ويوفر فرصًا اقتصادية متنوعة تعزز القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

المحور الأول : التعقيد الاقتصادي وأثره على التنويع الاقتصادي

تبرز أهمية **التعقيد الاقتصادي** في إمكانية:

- المساهمة في تنويع الاقتصاد وزيادة تنافسيته.
- تفسير التباين في النمو الاقتصادي والازدهار بين الدول.
- تفسير اختلافات مستويات الدخل بين الدول والتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلية.
- قياس المعرفة الإنتاجية في المنتجات المصدرة من دولة ما.

1. التعقيد الاقتصادي وتنويع الصادرات

يُعتبر **التعقيد الاقتصادي** مؤشرًا رئيسيًا في قياس قدرة الدول على التنويع الاقتصادي، حيث يساعد في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتقليل الاعتماد على قطاعات محدودة. ويعتمد التنويع الناجح على اكتساب المعارف الإنتاجية وتوظيفها في الصناعات المعقدة كثيفة الابتكار؛ مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوية، والتكنولوجيات الطبية، والهندسية المتقدمة. ويعكس **مؤشر التعقيد الاقتصادي** و**مؤشر الابتكار العالمي** مكانة الدول التنافسية من حيث تقدمها وتنوع صادراتها، كما أثبتت الدراسات وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين **تنويع الصادرات والتعقيد الاقتصادي**، حيث يزيد التعقيد من قدرة الدولة على إنتاج سلع متطورة، مما يعزز التنوع في الإنتاج والصادرات، ويرفع من القدرة التنافسية والناتج المحلي الإجمالي.

2. علاقة التعقيد الاقتصادي بالتنافسية:

يُعتبر **التعقيد الاقتصادي** عاملاً رئيسيًا في تعزيز **التنافسية** الاقتصادية للدول، حيث يسهم في تنويع الصادرات وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على منتجات أو أسواق محدودة. يتيح إنتاج سلع ذات تعقيد عالٍ دمج المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، مما يرفع القيمة المضافة ويعزز موقع الدول في سلاسل القيمة العالمية. هذا وتعتمد القدرة التنافسية على عوامل هيكلية مثل البنية التحتية والفرص التكنولوجية، إلى جانب دعم السياسات الحكومية للابتكار والاستثمار التكنولوجي. ويقيس مؤشر **تعقيد المنتجات** (PCI) المعرفة المطلوبة لإنتاج منتج معين، بينما يقيس مؤشر **التعقيد الاقتصادي** (ECI) القدرات الإنتاجية للدول و مدى تنوع الإنتاج والصادرات.

المحور الثاني : التنمية البشرية واقتصاد المعرفة

يعتمد النمو الاقتصادي اليوم على التطور التكنولوجي والابتكار، لكن الفجوات في نقل المعرفة تعيق التنمية بين الدول. ولمعالجتها، يجب تعزيز التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وإيجاد بيئات ابتكارية تدعم التحولات الاقتصادية. ويمكن تصنيف القدرات الابتكارية إلى **ثلاثة أبعاد رئيسية**: البعد العلمي، البعد التكنولوجي، والبعد الإنتاجي. يؤدي تركيز المعرفة إلى التخصص في قدرات معينة، ومن خلال التخصص في نقاط القوة المتاحة، يمكن للدول تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والابتكار. ويشير **تعقيد الابتكار** إلى المعرفة المتوفرة في الاقتصاد، ويُقاس بتنوع وتعقيد المنتجات والتقنيات. أما **تعقيد القدرات التكنولوجية**، فهو الأكثر تحديًا، حيث يظهر التباين الكبير في مستوى تعقيد الابتكار بين الدول ذات الاقتصادات المتنوعة والمتقدمة، وتلك التي تركز على المجالات التقليدية الأقل تعقيدًا.

1. أهمية التنمية البشرية:

تتميز الاقتصادات المتقدمة بتنوعها وتعقيدها، مما يعزز قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة عبر التحول إلى أنشطة تعتمد على رأس المال البشري الماهر. لذا، تسعى الحكومات إلى تعزيز **اقتصاد المعرفة** من خلال تنمية الموارد البشرية وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا. وتُعد **التنمية البشرية** أداة أساسية في دعم **التنويع الاقتصادي**، حيث ترتبط مؤشرات التنمية البشرية العالية بقدرة أكبر على تحقيق التنمية المستدامة. وتساعد في:

- **زيادة الإنتاجية** ورفع مستوى تنافسية السلع والخدمات.
- **تعزيز الابتكار والاختراع** لرفع مستوى التنافسية.
- **تمكين المجتمع** من مواصلة التحولات الهيكلية والاستجابة للمتغيرات.
- **تطوير النظم الإدارية والاقتصادية والسياسية** لمواكبة المتغيرات.
- **تسريع التراكم المعرفي** والرأسمالي.
- **تحسين جودة الحياة**.

1-1 أثر التنمية البشرية على تنويع الاقتصاد:

يشكل **الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية البشرية** ركيزة أساسية لتحقيق **التنمية المستدامة** في الدول العربية، حيث يسهم ارتفاع **مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة** في زيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار، مما يدعم توسع القطاعات الاقتصادية وتنويع الأنشطة الإنتاجية والتصديرية. وتوجد علاقة إيجابية بين **التنمية البشرية والتعقيد الاقتصادي**، حيث يؤدي الاستثمار في **التعليم والتدريب** إلى تطوير

القدرات التكنولوجية والمعرفية، وزيادة **تنافسية الاقتصاد**، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية. لذا، فإن **التنويع الاقتصادي والتنمية البشرية** يمثلان نهجًا تكامليًا يعزز كل منهما الآخر، مما يحقق **تنمية مستدامة وشاملة**.

2-1 علاقة التنمية البشرية بتنافسية الصادرات وتنويعها:

يعد **الاستثمار في رأس المال البشري** عنصرًا أساسيًا في **تعزيز تنافسية الصادرات** وجذب **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، حيث تبحث الشركات الكبرى عن بيئات استثمارية توفر تكاليف إنتاجية منخفضة وكفاءات بشرية عالية. يلعب رأس المال البشري دورًا **محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي** من خلال تحسين جودة التعليم والتدريب، وتطوير المهارات التقنية والإدارية، مما يسهم في **جذب الاستثمارات ورفع جودة المنتجات والخدمات**. وتشير الدراسات إلى أن **المعرفة والابتكار** محركان أساسيان للتنمية البشرية، مما يرفع مستوى المهارات، ويزيد الإنتاجية ويحسن الدخل وأن **زيادة التعقيد الاقتصادي تحد من تقلبات الإنتاج**، مما يجعل **تنويع القدرات الإنتاجية والصادرات** أولوية في السياسات الاقتصادية للدول العربية.

3-1 علاقة التنمية البشرية بالتحولات الهيكلية:

تطور مفهوم التنمية ليشمل **أهمية العنصر البشري** في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح محورًا أساسيًا في **تعزيز التحولات الهيكلية**، فالتحول الهيكلي **عملية تدريجية** تعتمد على الموارد المادية والبشرية المتاحة للدولة، لذا، فإن **الاستثمار في رأس المال البشري** يعزز مهارات الأفراد ويسرّع **الانتقال من الاقتصادات التقليدية إلى الاقتصادات المتنوعة والمتقدمة**.

4-1 أثر التنمية البشرية على التعقيد الاقتصادي:

تسهم **التنمية البشرية** في **تعزيز التعقيد الاقتصادي** من خلال الاستثمار في **التعليم، والتدريب، والصحة**، مما يرفع مستوى المعرفة والمهارات، ويؤدي إلى تنوع وتعقيد المنتجات المصدرة، وبناء اقتصاد قوي. ومع ذلك، فإن **تراكم المعرفة والمهارات** عملية طويلة تتأثر بجودة التعليم، والبحث والتطوير، والبنية التحتية، والسياسات الحكومية. ويتطلب إنشاء **التجمعات الصناعية** توفير رأسمال بشري مؤهل، كما أن **ارتفاع الدخل وتحسين الصحة** يعززان الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن **تحسين التعليم، وتعزيز الابتكار، وزيادة الدخل والصحة** يعزز **التنويع والتعقيد الاقتصادي** للدول.

2. تطوير التعليم التقني والفني وتنويع الاقتصاد في الدول العربية

يُعَدُّ **التعليم التقني والفني** عنصرًا أساسيًا في تنويع الاقتصادات العربية وتعزيز التنمية البشرية، من خلال مواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات القطاعات الحديثة، ويتطلب ذلك تطوير المناهج التعليمية مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا.

1-2 تطوير التعليم التقني والفني وتنويع الاقتصاد

يُعتبر **التعليم** عاملًا أساسيًا في التنمية البشرية، حيث يُسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية للأفراد وتلبية احتياجات الاقتصاد المحلي. وللسياسة التعليمية دور رئيسي في توجيه النظام التعليمي لتحقيق أهداف التنمية، مع ضمان تكافؤ الفرص للجميع. ولتطوير المؤسسات التعليمية أهمية كبيرة في زيادة **التعقيد الاقتصادي** إذا تمت مراعاة مميزات وطبيعة كل دولة بالشكل الصحيح.

يُعَدُّ عدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل في الدول العربية أحد أسباب تذبذب مؤشر التنويع الاقتصادي. ويشكل التعليم الفني والتقني عنصرًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يسهم في تزويد سوق العمل بكوادرمؤهلة، مما يساعد في الحد من الفقر والبطالة. وقد أولت **منظمة العمل العربية** منذ نشأتها اهتمامًا خاصًا بتطوير وتنمية الموارد البشرية، وسعت إلى تكثيف جهودها في هذا المجال، فأصدرت **الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني** في عام 2010 وتم تحديثها في عام 2023.

2-2 مخرجات التعليم وسياسات التنويع

يشهد سوق العمل العربي معدلات بطالة مرتفعة وتدفقات كبيرة للعمالة المهاجرة والمتنقلة والوافدة، تتطلب هذه التحديات تخطيطًا دقيقًا لتنويع الاقتصاد عبر دراسة احتياجات السوق ومدى توافقها مع مخرجات التعليم الفني، مما يستلزم شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لفتح تخصصات جديدة تلبي متطلبات سوق العمل، وتوفر فرص عمل جديدة تدعم التنمية المستدامة.

- **علاقة الابتكار بالتنويع الاقتصادي:**

يُعَدُّ **الابتكار** محركًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي، حيث يسهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يقلل الاعتماد على قطاعات محددة ويعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وإحداث فرص عمل. كما تسهم التكنولوجيا الحديثة في تحسين استغلال الموارد بكفاءة، إلى جانب دور السياسات الحكومية في توجيه الموارد نحو البحث والتطوير والابتكار، مما يسهم في دعم المشروعات الإنتاجية وتحقيق استدامة النمو.

يُشير تقرير صادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى أن **الابتكار يُعزِّز التنويع الاقتصادي** من خلال تطوير تقنيات جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تنويع المنتجات والخدمات المقدمة في السوق، لذلك ينبغي الارتقاء بعمليات تقديم التدريب من خلال اعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في الفصول الدراسية ومنشآت التدريب بهدف التشجيع على الابتكار الرقمي، حيث تُسهم هذه التقنيات في توفير بيئة تعليمية تفاعلية ومرنة، تُعزز من قدرات المتعلمين وتُعدهم لمتطلبات سوق العمل المتغيرة. كما ينبغي التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لحوكمة وتمويل وتطوير هذه المنظومة للتعامل الرشيد مع نواتجها ومخرجاتها.

المحور الثالث : التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال

يعد **تحسين مناخ الأعمال** خطوة هامة نحو تحقيق **التنويع الاقتصادي** وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ يتيح بيئة ملائمة لنمو القطاعات غير النفطية وزيادة الإنتاجية. وتُصدر العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية **مؤشرات لقياس مناخ الاستثمار** في الدول، والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن أبرزها:

- **مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال** :كان يُصدر عن البنك الدولي لتقييم بيئة الأعمال عبر مؤشرات مثل تسجيل الشركات، حماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، لكنه توقف عام 2021.
- **مؤشر الجاهزية لأنشطة الأعمال** :تقرير جديد للبنك الدولي يقيس الأعباء التنظيمية وجودة الخدمات الحكومية، ويرتكز على ثلاث ركائز: الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية.

- **مؤشر الحرية الاقتصادية** :تصدره مؤسسة "هيريتاج"، ويقيس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثيره على حرية التجارة والاستثمار، يتكون من 12 مؤشرًا فرعيًا موزعة على أربع مجالات: سيادة القانون وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق.
- **مؤشر القدرة التنافسية العالمية :(GCI)** يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويقيّم تنافسية الدول وفق 12 معيارًا رئيسيًا، تشمل جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، وقدرة الابتكار، والقيم الثقافية.

القسم الثالث :

أثر التنويع الاقتصادي على أسواق العمل العربية

يُعَدُّ **التنويع الاقتصادي** أحد العوامل الأساسية في توفير فرص عمل مستدامة، حيث يسهم في تطوير أنشطة جديدة ذات نمو سريع وقيمة مضافة عالية، مع دمج التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كما يحقق التنويع أهدافًا اجتماعية تساهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي، وتقليص نسب البطالة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

المحور الأول : دور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي

يواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية تحديات في سوق العمل، مما يستدعي تحولًا هيكليًا نحو قطاعات أكثر قدرة على إحداث فرص عمل، مع التركيز على القطاعات المعتمدة على المعرفة والتكنولوجيا. ويُعَدُّ التنويع الاقتصادي شرطًا أساسيًا لزيادة فرص العمل، حيث لم يمكن الاعتماد على القطاع العام كأكبر مشغل في أغلب الدول العربية. ويعود تفاقم البطالة إلى عاملين رئيسيين: **تراجع قدرة القطاع العام** على استيعاب القوى العاملة نتيجة زيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، **ومحدودية دور القطاع الخاص** بسبب غياب بيئة أعمال واستثمار مناسبة، مما يعيق نموه.

1. سياسات التنويع محفز لتعزيز التشغيل وأسواق العمل العربية

اعتمدت الدول العربية، سواء النفطية أوغير النفطية، على قطاعات النفط والغاز والزراعة والقطاع العام في سياسات التشغيل، لكنها لم تحقق استدامة في الإنتاجية، رغم الاعتراف بضرورة تنويع الاقتصادات وإحداث فرص عمل في القطاعات الأكثر صمودًا أمام تقلبات الأسواق. ومع ذلك، كان الانتقال بطيئًا، ولا يزال تطوير وتنويع الصناعات تحديًا كبيرًا لمعظم الدول العربية.

2. القطاع الخاص ودوره التنموي

يُعرف **القطاع الخاص** بأنه الجزء من الاقتصاد الذي يمتلكه ويديره الأفراد أو الشركات الخاصة بهدف تحقيق الربح، دون سيطرة مباشرة من الحكومة، ويشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى، والمؤسسات المالية والتجارية.

ويُعتبر محركًا رئيسيًا لريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي.

يشكل القطاع الخاص في الدول العربية غالبية الأعمال التجارية، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من إجمالي الشركات، وتسهم بنحو 50% من العمالة و70% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول. وتُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدر الأساسي لزيادة التنافسية والابتكار في أي اقتصاد، وتلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال زيادة استثمار مدخرات المواطنين، مما يسهم في زيادة وتنوع مصادر الدخل ورفع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

يسهم القطاع الخاص في تنويع الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يدعم الانتقال نحو اقتصاد قائم على الابتكار، إلا أنه يواجه تحديات تمويلية وبيروقراطية، تتطلب سياسات حكومية داعمة لتعزيز ريادة الأعمال والاستثمار في القطاعات غير المستغلة.

المحور الثاني: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم سياسات التنويع في الدول العربية

تُعَدُّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة استراتيجية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول العربية، وتُعرَّف هذه الشراكة بأنها اتفاق طوعي بين جهات

متعددة من قطاعات مختلفة، يتفقون على العمل معًا لتحقيق هدف مشترك أو تلبية حاجة محددة، مع تقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والكفاءات.

1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أبرزت الدراسات أهمية التكامل بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الصناعات المناسبة لكل مرحلة من مراحل التحول الهيكلي لتعزيز نمو وتنوع الصادرات ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي. تسهم الشراكة بين القطاعين في تمويل الأنشطة الاقتصادية عبر إسناد بعض المشاريع للقطاع الخاص.

حرصت الدول العربية على تطوير الأطر القانونية والسياسات المنظمة لهذه الشراكة، بهدف تحقيق قيمة مضافة ورفاهية اجتماعية، حيث تُعد مشروعات الشراكة استثمارات ذات ربحية مالية، واقتصادية، واجتماعية. كما تسهم في تحسين كفاءة واستدامة البنى التحتية، وتعزيز التنمية، وترشيد النفقات، وتحفيز تنافسية القطاع الخاص، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

لضمان نجاح واستدامة مشروعات الشراكة، ينبغي التركيز على أسس حيوية تشمل:

- **إطار سياسي ومؤسسي قوي** لتقييم المخاطر المالية العامة.
- **تحديد مشروعات قابلة للتمويل** من خلال دراسات الجدوى وتحديد الأولويات.
- **قدرات راسخة لإعداد المشروعات**، مع توزيع المخاطر والدعم الحكومي.
- **إدارة فعّالة للعقود** لضمان تنفيذ المشروعات وتحقيق الأهداف.

ومن المتوقع أن أطر الشراكة بين القطاعين المصممة جيداً ستساعد على تسهيل تعبئة التمويل لمشروعات البنية التحتية، والتوزيع الأمثل للمخاطر، وتكفل إدارة سليمة للاستثمارات العامة.

2. واقع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في الدول العربية

تُعَدُّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة استراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، حيث تسهم في تحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة عبر استثمار إمكانات القطاع الخاص في تمويل وإدارة مشاريع البنية التحتية، من **خلال:**

- **تعزيز كفاءة الخدمات العامة** من خلال الاستفادة من خبرات القطاع الخاص.
- **تخفيف العبء المالي** عن الحكومات عبر جذب الاستثمارات الخاصة.
- **تحفيز النمو الاقتصادي** من خلال تنفيذ مشاريع تنموية وإحداث فرص عمل.

وتسعى الدول العربية إلى تعزيز بيئة داعمة للشراكة من خلال تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، وتحسين القدرات البشرية، لضمان شراكات استراتيجية فعالة مبنية على مبادئ الشفافية والمساءلة. وقد اتجهت العديد من الدول إلى تبني هذا النموذج لتمويل وتطوير البنية التحتية، جاء هذا التوجه من منطلق الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التقنية في تحسين الخبرات والقدرات في بعض القطاعات الحيوية مثل النقل والطاقة.

المحور الثالث : دور الحوار الاجتماعي في دعم سياسات التنويع

يُعد **الحوار الاجتماعي** ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعزز التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، مما يساهم في استقرار أسواق العمل وتحسين بيئة الأعمال، كما يلعب دورًا رئيسيًا في دعم سياسات **التنويع الاقتصادي** عبر توفير آليات مرنة لمعالجة التحديات وتعزيز استدامة سوق العمل.

1. الحوار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

يُعرَّف الحوار الاجتماعي بأنه مشاركة العمال وأصحاب العمل والحكومات في صنع القرار حول قضايا العمال والمؤسسات، عبر المفاوضة والتشاور وتبادل المعلومات بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يسهم الحوار الاجتماعي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، إذ يساعد في حل النزاعات وتحقيق التوافق حول السياسات الاقتصادية الكبرى، مما ينعكس إيجابًا على بيئة العمل والإنتاجية. على عكس النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، تؤكد الدراسات الحديثة أهميته في تحسين القرارات الإدارية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. تحتاج الدول العربية إلى توافق اجتماعي يشمل جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين دون استثناء لتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

2. شروط نجاح الحوار الاجتماعي والانتقال إلى نماذج تنموية مستدامة

يُعَدُّ الحوار الاجتماعي أداة أساسية لتعزيز الاستقرار، حيث يجمع الحكومات وأصحاب العمل والعمال على طاولة الحوار لصياغة حلول توافقية تدعم التنمية المستدامة. وقد أثبت فعاليته في مواجهة التحديات التنموية عبر ترسيخ العلاقات

الاجتماعية وتسهيل إيجاد الحلول التوافقية، مما يجعل العقد الاجتماعي الإطار الأمثل لتحقيق هذه التفاهمات. ولمنظمة العمل العربية دور محوري في إرساء ودعم الحوار الاجتماعي، وخاصة **العقد الاجتماعي العربي الجديد** الذي يشكل أرضية مشتركة بين جميع الأطراف، من خلال توحيد الرؤى وضبط الالتزامات. وهذا يتطلب الانتقال إلى **منظومة متكاملة للحوار الاجتماعي**، تستند إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومعايير العمل العربية والدولية، ومتطلبات التنمية المستدامة. ولا يمكن تجسيد هذه الأهداف دون مأسسة الحوار الاجتماعي، إذ تُعتبر هذه المأسسة دافعًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وشرطًا ضروريًا للانتقال إلى نموذج تنموي عادل وشامل.

3. الحوار الاجتماعي كسبيل لتنويع الاقتصاد وتيسير الانتقال إلى الاقتصادات الجديدة

يساهم **الحوار الاجتماعي** في تعزيز **سياسات التنويع الاقتصادي**، حيث يجمع الحكومات وأصحاب العمل والعمال للتشاور والتفاوض حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ويُعتبر أداة فعالة لمعالجة **الأزمات الاقتصادية والمالية**، إذ يتطلب نجاح الإصلاحات مشاركة الأطراف الثلاثة لضمان تحقيق **التوازن بين الاستقرار الاقتصادي الكلي وحماية العمال والفئات الهشة** .كما يعزز الحوار الاجتماعي العمل اللائق، والتوزيع العادل للدخل، ويسهم في التحولات الرقمية والخضراء العادلة، حيث يعد **احترام حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية** أساسًا لنجاح هذه الجهود. كما يعتبر الحوار الاجتماعي ضرورياً في **تحسين مناخ الأعمال والاستثمار**، حيث يساعد على **الانتقال العادل نحو الاقتصادات الجديدة**، عبر تطوير استراتيجيات

للاستثمار في الاقتصاد الرقمي، والتكيف مع التغيرات المناخية عبر الاقتصاد الأخضر والأزرق بشراكة الأطراف الثلاثة. وقد استفادت الدول العربية من التحول الرقمي خلال جائحة كوفيد-19، لكن **الفجوة الرقمية لا تزال تشكل تحديًا**.

القسم الرابع: آفاق التنويع الاقتصادي في الدول العربية: السياسات الصناعية الحديثة والاقتصادات الواعدة

المحور الأول : السياسات الصناعية الحديثة كأداة لدعم التحولات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة

تُواجه الدول العربية تحديات تنموية متعددة تتطلب تبني **سياسات صناعية حديثة** لتعزيز **التنويع الاقتصادي** وتحقيق الاستدامة. وتسعى هذه السياسات إلى تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز القدرة التنافسية

1. السياسات الصناعية الحديثة والتنويع الاقتصادي

اعتمدت الدول العربية سابقًا على **استراتيجيات تنموية** ركزت على **إحلال الواردات** وتطوير صناعات مثل **الغذائية، النسيجية، والبتروكيماوية**، لكنها لم تحقق النمو المطلوب، مما أدى إلى **ضعف الإنتاجية، وضغوط ميزان المدفوعات، وارتفاع البطالة الهيكلية**.

لذلك، أصبحت الحاجة ملحة لتطبيق **سياسات صناعية حديثة** تدعم **تنويع القاعدة الإنتاجية** وتعزيز الأنشطة ذات **القيمة المضافة العالية**، تتطلب هذه السياسات **بيئة مؤسسية كفؤة، وتعليمًا عالي الجودة، وخططًا متكاملة** لتجاوز العقبات وتحقيق تحول اقتصادي شامل. يتطلب التنويع تدخلًا ذكيًا وموجهًا **للسياسات الاقتصادية** لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وفق **رؤية واستراتيجيات واضحة** .

2. مجالات عمل السياسات الصناعية الحديثة

لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة، ينبغي للدول العربية التركيز على **السياسات الصناعية الحديثة** التي تشمل:

- **تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي** من خلال ضبط الإنفاق العام، وتوجيه الدعم نحو الأنشطة الإنتاجية، وصياغة سياسات مالية ونقدية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان بيئة استثمارية ملائمة.
- **تعزيز المؤسسات وتطوير الحوكمة** لمكافحة الريعية وضمان بيئة أعمال شفافة وعادلة تدعم تنفيذ السياسات الصناعية.
- **بناء القدرات وتوطين المعرفة** عبر دعم الابتكار التكنولوجي، وإصلاح منظومة التعليم، والاستفادة الكاملة من الموارد البشرية وتطوير منظومة ابتكار وطنية قائمة على البحث لتعزيز الإنتاجية والتنافسية.
- **تطوير البنية التحتية واللوجستية** من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستراتيجيات تمويل مبتكرة لمواجهة التحديات المالية.
- **السياسات القطاعية والإجراءات الانتقائية** التي تدعم قطاعات محددة ذات

مزايا تنافسية، من خلال سياسات حمائية، وبرامج دعم مالي، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة.

يتطلب نجاح هذه السياسات **معلومات دقيقة** حول الأسواق والمنتجات الوطنية، كما أن **تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة** عبر الدعم المالي وتيسير البنية التحتية أمر أساسي لتعزيز تنافسيتها وضمان اندماجها في الاقتصادين الإقليمي والعالمي.

المحور الثاني : الاقتصادات الواعدة في المنطقة العربية

ويعد الاستثمار في **الاقتصادات الواعدة** مثل **الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد البرتقالي، الاقتصاد الدائري، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واقتصاد الرعاية** خطوة أساسية للتنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، وإحداث فرص جديدة تساهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة التنافسية الاقتصادية.

1. الاقتصاد الرقمي

يُعَدُّ **التحوُّل الرقمي** ضرورة ملحّة لتنويع الاقتصادات العربية وتعزيز الإنتاجية والتنافسية. وفقًا لتقرير البنك الدولي، يمكن أن تحقق **التقنيات الرقمية** فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة تصل إلى **مئات المليارات من الدولارات سنويًا** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن **الرقمنة الكاملة** قد ترفع **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 46% خلال 30 عامًا** .ومع ذلك، لا تزال هناك

فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية، مما يستدعي **تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات** لضمان وصول الخدمات الرقمية إلى جميع السكان.

1-1 التحول الرقمي محفّزٌ للنمو ومولّدٌ لفرص العمل

شهد **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** في الدول العربية **نموًا ملحوظًا** بفضل **الاستثمارات الحكومية الكبيرة**، مما ساهم في **توسيع نطاق الإنترنت مما أدى إلى نمو السوق وزيادة القدرة التنافسية.**

يبرز دور **التخطيط الاستراتيجي الرقمي** في دعم **التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة**، إلا أن استبيان صندوق النقد العربي كشف عن **تباين في مستويات الرقمنة**، حيث تتميز **الدول المصدرة للنفط بمستوى رقمي متقدم**، بينما تحتاج **الدول المستوردة للنفط إلى بذل مزيد من الجهود لدعم التحوُّل الرقمي** في قطاعاتها الاقتصادية.

2-1 تحدي الرقمنة في الدول العربية

لم تصل الدول العربية بعد إلى **مرحلة التحوُّل الرقمي الكامل**، مما يستدعي **توجيه الجهود الرقمية** نحو مختلف القطاعات الاقتصادية **لزيادة الإنتاجية وتعزيز التنويع الاقتصادي**، حيث توفر **التقنيات الرقمية** فرصًا لتسريع النمو من خلال **توسيع التجارة، وزيادة إنتاجية رأس المال، وتعزيز المنافسة**. ولتطوير **الاقتصاد الرقمي**، ينبغي وضع **استراتيجيات متكاملة** تشمل جانبي **العرض والطلب** .فعلى **جانب العرض**، يتطلب الأمر **تطوير البنى التحتية للاتصالات وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** وتمكينه من دخول الأسواق الدولية. أما على **جانب الطلب**،

فينبغي **تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية** في **الصحة، والنقل، والتعليم**، ودعم **تبني الشركات لتقنيات المعلومات**، مع التركيز على **تطوير المهارات الرقمية** لتعزيز التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

2. الاقتصاد الأخضر

يهدف **الاقتصاد الأخضر** إلى **تحقيق التنمية المستدامة** من خلال **التوازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية**، عبر **الاستخدام الكفء للموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية** .يختلف تطبيقه وفق **الظروف الوطنية**، فلا يوجد **نموذج واحد**، بل نماذج عديدة تتكيف طبيعة كل اقتصاد.

2-1 محركات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

يُعَدُّ التحول نحو الاقتصاد الأخضر عملية شاملة تتطلب تفعيل مجموعة من المحركات الأساسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي البعض منها:

على المستوى المحلي تلعب الحكومات دورًا محوريًا في تيسير عملية الانتقال، وذلك **من خلال:**

- إصلاح القوانين والتشريعات وتحديث الأطر القانونية.
- الاستثمار في البحث العلمي والتطوير وتشجيع الابتكار في التقنيات الخضراء .
- زيادة وعي المجتمع بأهمية الممارسات البيئية المستدامة وتدريب القوى العاملة على المهارات الخضراء.

على المستوى الدولي تتضمن الجهود:

- الشراكات والتعاون الدولي لتبادل الخبرات والتقنيات.
- التمويل المستدام من خلال الحصول على دعم مالي من المؤسسات الدولية لتمويل المشاريع الخضراء.

2-2 التحديات والصعوبات

تواجه العديد من الاقتصادات العربية مشاكل بنيوية، حالت دون انتقالها الفعّال إلى الاقتصاد الأخضر. ويتطلب ذلك مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وبالرغم من التزام الدول العربية بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، إلا أن هذه العملية تواجه عدة تحديات وصعوبات، **أبرزها:**

- **التأثير على سوق العمل:** التحول إلى الاقتصاد الأخضر يخلق فرص عمل جديدة، لكنه يقلص الوظائف في القطاعات التقليدية، مما يتطلب استراتيجيات لإعادة تأهيل العمال.
- **التحديات المائية:** تعاني المنطقة العربية من ندرة المياه، مما يستدعي تبني ممارسات زراعية وصناعية مستدامة للحفاظ على الموارد المائية والتوازن البيئي.

- **تحديات التمويل:** تعاني العديد من الدول العربية من محدودية التمويل المخصص للمشاريع الخضراء، مما يتطلب جذب الاستثمارات الخاصة وتطوير آليات تمويل مبتكرة
- **تعزيز البحث والتطوير والابتكار:** ضرورة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار لتطوير حلول مستدامة، مع تعزيز الشراكات بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص.

3-2 دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء

تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة من خلال إحداث فرص عمل، والحد من الفقر، وتقليل التفاوت الاجتماعي، وتمكين المرأة اقتصاديًا، كما تدعم حماية البيئة والنمو المستدام **من خلال:**

- **اعتماد الممارسات والتقنيات الخضراء** يقلل استهلاك الموارد والطاقة، مما يخفض التكاليف التشغيلية ويزيد من هامش الربح، مثل استخدام تقنيات إنتاج نظيفة لتحسين الكفاءة وتقليل النفايات.
- **الحصول على الشهادات البيئية** يعزز جاذبية المنتجات في الأسواق، ويفتح آفاقاً جديدة.
- **تطبيق المعايير البيئية الصارمة** يحسن بيئة العمل، مما يزيد من رضا وإنتاجية العاملين.
- **دمج الأنشطة غير المنظمة في القطاع المنظم** يدعم الفئات المهمشة.

- **تنمية المشاريع الخضراء** تساهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق فوائد مستدامة في مختلف القطاعات.

4-2 الاقتصاد الأخضر كأداة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

يُعَدُّ الاقتصاد الأخضر أداة استراتيجية لتنويع الاقتصاد في الدول العربية، حيث يعزز النمو المستدام مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. من خلال تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة، يمكن للدول العربية تطوير قطاعات جديدة تدعم الاقتصاد المحلي وتوفر فرص عمل. ولتحقيق انتقال ناجح، ينبغي وضع أطر تنظيمية فعالة، وتحديد السياسات والتشريعات الداعمة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر البيئي الإيجابي، مع تقليل الإنفاق على الأنشطة المستنزفة للرأسمال الطبيعي، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستثمار في التعليم والتدريب لبناء قدرات بشرية مؤهلة للتحول الأخضر.

3. الاقتصاد الأزرق

يُعَدُّ الاقتصاد الأزرق مجالًا واعدًا يساهم في تنويع مصادر الدخل عبر الاستخدام المستدام للموارد المائية، بما في ذلك المحيطات والبحار والأنهار، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام مع الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

1-3 مجالات الاقتصاد الأزرق

تتعدد مجالات الاقتصاد الأزرق حيث تشمل:

- **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية**
- **السياحة الساحلية والبيئية**

- **النقل البحري**
- **الطاقة المتجددة البحرية**
- **التكنولوجيا الحيوية البحرية.**

2-3 متطلبات الاقتصاد الأزرق

يتطلب تطوير الاقتصاد الأزرق اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة ومستدامة، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية لكل دولة، وتركز على تعزيز القطاعات التقليدية مثل الصيد البحري، والسياحة، والنقل البحري، مع تطوير قطاعات ناشئة كتربية الأحياء المائية، والسياحة البيئية، والتكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن.

يشكل البحث والابتكار عنصرًا أساسيًا في تحديد واستغلال الإمكانات البحرية، لا سيما في مجال التكنولوجيا الحيوية. وينبغي تبني سياسات للحد من التلوث والاستغلال المفرط للموارد البحرية، من خلال إعادة هيكلة القطاعات التقليدية، وتشجيع الأنشطة الناشئة، وتطوير السياحة المستدامة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، وضمان الانتقال الإيكولوجي بما يحافظ على الموارد البحرية للأجيال القادمة.

3-3 الاقتصاد الأزرق أداة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

يُعَدُّ **الاقتصاد الأزرق** أداة استراتيجية لتنويع الاقتصادات العربية، عبر تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية والاستثمار في الموارد المائية لتحقيق نمو مستدام وإحداث فرص عمل. هذا ويعزز الأمن الغذائي من خلال تطوير تربية الأحياء المائية والصيد المستدام، مما يدعم الاكتفاء الذاتي. إضافةً إلى ذلك، يساهم الاستثمار في

الطاقة المتجددة البحرية في تنويع مصادر الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف 14 الخاص بالحفاظ على الموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

4. الاقتصاد الدائري

يهدف **الاقتصاد الدائري** إلى تحقيق الاستدامة من خلال تقليل الهدر وإعادة استخدام الموارد، عبر إعادة التدوير والتجديد والإصلاح، مما يحافظ على قيمة المنتجات ويحد من استهلاك الموارد الطبيعية وتوليد النفايات، وهو نهج عالمي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

4-1 عمليات الاقتصاد الدائري:

يعزز **الاقتصاد الدائري** كفاءة استخدام الموارد ويعتمد على حلول مستدامة، ويمكن تصنيف عملياته في:

- **تقليل استخدام الموارد الأولية** عبر إعادة التدوير، وتحسين كفاءة استهلاك المواد والطاقة، واستخدام مصادر متجددة.
- **الحفاظ على أعلى قيمة المواد والمنتجات** من خلال إعادة التصنيع والتجديد وإعادة الاستخدام، وإطالة عمر المنتجات بتصميم أكثر استدامة.
- **تغيير أنماط الاستخدام** عبر مشاركة الموارد، تحويل ملكية المنتجات إلى خدمات، والتحول في أنماط الاستهلاك وتعزيز الوعي البيئي.

يتطلب الانتقال إلى **الاقتصاد الدائري** التزاماً سياسياً، وسياسات ملائمة، وحوكمة فعالة، وتمويل مستدام، وبناء القدرات.

2-4 الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

يمثل **الاقتصاد الدائري** تحولًا شاملًا في القيم والسلوكيات، يتطلب تكاملاً بين القطاعات والمجتمع لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية في المنطقة العربية، مثل **ندرة الموارد، تدهور التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، وتغير المناخ**.

يُعد التحول من **الاقتصاد الخطي التقليدي إلى الاقتصاد الدائري** ضرورة ملحّة لتعزيز الاستدامة، حيث يسهم في تحقيق عدد من **أهداف للتنمية المستدامة 2030.** وتمتلك الدول العربية **فرصًا كبيرة** لتفعيل آليات الاقتصاد الدائري، والاستفادة من مخرجاته لمواجهة التحديات **وتحقيق التنمية المستدامة**.

3-4 الاقتصاد الدائري كمحفز للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

يُعَدُّ **الاقتصاد الدائري** أحد المحركات الرئيسية لتعزيز **النمو الاقتصادي** من خلال تطوير صناعات جديدة،تساهم في **تنويع مصادر الدخل وزيادة فرص العمل** . وشهدت **الدول العربية** اهتمامًا متزايدًا بتطبيق **مبادئ الاقتصاد الدائري**، حيث تم إدماجه في:

- **المساهمات الوطنية لاتفاقيات المناخ.(NDCs)**
- **استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية** لتعزيز الاستدامة.
- **خطط التكيف الوطنية** لمواجهة تغير المناخ.
- **خطط الاستهلاك والإنتاج المستدامين** لتحسين كفاءة الموارد.

إن نجاح التحول نحو الاقتصاد الدائري في الدول العربية يعتمد على **التعاون بين القطاعين العام والخاص، ودعم الابتكار، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي المجتمعي**، مما يجعل هذا النموذج جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية في المنطقة.

5. الاقتصاد البرتقالي/ الإبداعي

يُعرف **الاقتصاد الإبداعي** بأنه نموذج اقتصادي قائم على تحويل **الإبداع، والثقافة، والتكنولوجيا** إلى منتجات وخدمات ذات **قيمة اقتصادية واجتماعية**، مما يجعله ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. توسّع هذا الاقتصاد مع **التطور التكنولوجي والرقمنة**، ليشمل **المجالات الرقمية** مثل تطوير البرمجيات، وصناعة الألعاب الإلكترونية، والإعلام التفاعلي، معتمداً على الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والبلوك تشين.

1-5 الاقتصاد البرتقالي /الإبداعي: مفهوم قيد التطور

تتباين تعريفات **الاقتصاد الإبداعي** وفقًا للمنظمات الدولية؛ فعلى سبيل المثال، يُعرِّف مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الاقتصاد الإبداعي بأنه: **"مجموعة الأنشطة التي تتيح تحويل الأفكار إلى سلع وخدمات ثقافية وإبداعية ذات قيمة محمية أو يمكن حمايتها بموجب حقوق الملكية الفكرية،"** في حين عرف «الأونكتاد» في تقريره الأول الصادر عام 2008 الاقتصاد الإبداعي بأنه: **"ذلك النمط من النشاط الاقتصادي، الذي يقوم على استغلال الأصول الإبداعية، التي يمكن أن تولد النمو الاقتصادي، وتقود إلى التنمية الاقتصادية".**

2-5 الاقتصاد البرتقالي والتنمية

يُعد **الاقتصاد البرتقالي** محركًا رئيسيًا للتنمية المستدامة، حيث يُعزز النمو الاقتصادي، ويوفر فرص عمل، ويدعم التنوع الثقافي. وتحظى الصناعات الثقافية والإبداعية بدعم عالمي نظرًا لأهميتها في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر 6.2% من فرص العمل عالميًا وتساهم بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي الدول العربية، يُعتبر الاقتصاد البرتقالي موردًا اقتصاديًا مهمًا، خاصة مع غنى المنطقة بالتراث الثقافي والإبداعات الفكرية. وتتطلب المنطقة تعزيز هذا الاقتصاد من خلال حماية الملكية الفكرية، وخلق أدوات تجارية تمكّن المبدعين من تسويق إبداعاتهم الثقافية. وقد شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تم اعتماد استراتيجيات تهدف إلى زيادة مساهمة القطاعات الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية الصناعات الثقافية، ودعم ريادة الأعمال في المجالات الإبداعية. ويعكس هذا التوجه العربي والعالمي أهمية الاستثمار في الثقافة والإبداع لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز الهوية الثقافية.

3-5 الصعوبات والتحديات

يتمتع الاقتصاد الإبداعي في الدول العربية بإمكانات كبيرة لتعزيز التنويع الاقتصادي، بفضل توفر موارد طبيعية وبشرية منها؛ ثروة بشرية تجمع بين الموهبة والتعليم الأكاديمي، وخبرة في الصناعات الثقافية وحرف وصناعات تقليدية ومواقع أثرية وسياحية. ورغم هذه الإمكانات، يواجه الاقتصاد الإبداعي تحديات تعيق نموه، أبرزها: نقص البيانات والإحصاءات، وتعقيد طبيعة الإنتاج الإبداعي، وضعف البنية التحتية والدعم المؤسسي، وصعوبة التوافق على تعريفات موحدة لهذا القطاع، إضافةً

إلى تحديات التكنولوجيا والرقمنة وحماية الملكية الفكرية.

4-5 الاقتصاد الإبداعي أداة للتنويع الاقتصادي

يُعد **الاقتصاد الإبداعي** أحد الحلول الاستراتيجية لتنويع الاقتصادات العربية وتعزيز النمو المستدام، خاصةً في ظل التحديات التي تواجه القطاعات التقليدية. يتيح هذا الاقتصاد فرصًا جديدة لتطوير صناعات مبتكرة تعتمد على المعرفة والثقافة والإبداع، ويوفر بدائل مستدامة تعزز تنافسية الاقتصادات الوطنية، ويسهم في تعزيز ريادة الأعمال. وتعمل الحكومات العربية بشكل متزايد على دعم هذا التحول من خلال السياسات العامة التي تعزز بيئة الأعمال الإبداعية، وإن دمجه في استراتيجيات التنمية يسهم في تحقيق توازن اقتصادي أكثر استدامة، ويوفر فرص عمل جديدة لفئات مجتمعية متعددة، لا سيما الشباب والنساء، مما يعزز الإدماج الاقتصادي ويقلل الفجوة بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

6. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يُعدّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجًا اقتصاديًا يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ، حيث يوازن بين تحقيق الأرباح والمصلحة العامة، ويركز على "رأس المال البشري" لخدمة المجتمع . ويُعتبر هذا النموذج بديلاً تنموياً للأنماط الاقتصادية التقليدية ، حيث يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، مما يجعله وسيلة لتفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية تضمن مصالح الفئات الأكثر فقراً.

1-6 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدماج الفئات الهشة، وتقليل العمالة غير المنتظمة، وتعزيز الاستدامة البيئية عبر الاستخدام العادل والمسؤول للموارد الطبيعية. ويرتكز هذا النموذج على مبادئ التعاون الطوعي، والإدارة الديمقراطية، والاستقلال الذاتي، مع إعطاء الأولوية للأهداف الاجتماعية عند توزيع الأرباح. كما يدعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ويوفر فرص عمل لائقة، ويعزز التمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين، مما يجعله أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة.

2-6 مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الفاعلون الرئيسيون

يمكن تصنيف الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الفئات **التالية:**

- **الجمعيات الأهلية والتعاونيات والتعاضديات** وتمثّل النسيجُ التعاونيُّ المُكوّنَ الرّئيسيّ لقطاع الاقتصادِ الاجتماعيّ والتضامنيّ في العديد من الدول، سواءٌ من حيْث عدد فرص العمل التي يوفّرها أو من حيثُ مساهمته في التنمية الاقتصاديّة وتعزيز الإدْماج الاجتماعيّ.
- **المؤسسات الاجتماعية** وتُمثل نموذجًا اقتصاديًا **هجينًا** يجمع بين **النشاط التجاري والأهداف الاجتماعية والثقافية.** ولا يتناقض هدف تحقيق الربح المادي مع الأهداف الاجتماعية حيث يتم استخدام الإيرادات والأرباح لتحسين الحالة الاجتماعية، وتحقيق **التنمية المجتمعية، ودعم الفئات الهشة،** إضافة الى تحقيق منفعة خاصة بالمستثمرين

3-6 السياسة الاجتماعية للدولة: دور الحكومات والشركاء الاجتماعيين

برزت الحاجة إلى سياسات اجتماعية فعالة في ظل اقتصاد السوق للحد من الفوارق الاجتماعية وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي، و تعزيز العدالة والمساواة وتحسين جودة الحياة، من خلال إشراك الشركاء الاجتماعيين في تطوير السياسات العامة.

4-6 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية نموًا في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة عبر التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية التي تسهم في توفير فرص عمل والحد من الفقر، حيث يتركز معظم التعاونيات في القطاع الزراعي. ومع ذلك، تواجه هذه المبادرات تحديات مثل ضعف التنسيق الحكومي، محدودية التمويل، قلة الحوافز لمشاركة المرأة، وغياب الشراكات القوية مع المؤسسات العامة. ازدادت ريادة الأعمال الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وتركزت في مجالات التعليم، الصحة، والتنمية الاجتماعية، مما يجعلها بديلاً فاعلًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ولتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يجب تطوير الأطر التشريعية، توفير الدعم المالي والفني، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة هذا القطاع.

5-6 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة للتنويع الاقتصادي

يسهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنويع الاقتصادات الوطنية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال دمج القطاعات غير المنظمة في الاقتصاد المنظم، مما

يحسن ظروف العمل ويعزز الإنتاجية. كما يدعم التعاونيات الزراعية، مما يساهم في تنويع الإنتاج وتحسين جودته وتأمين الأمن الغذائي، خاصة في المناطق الريفية. إضافةً إلى ذلك، يعزز ريادة الأعمال الاجتماعية، ويدعم الاقتصاد التشاركي عبر التمويل الجماعي وتبادل الموارد، مما يخلق بيئة اقتصادية أكثر شمولية واستدامة.

7. الاقتصاد البنفسجي/ اقتصاد الرعاية

يُعتبر اقتصاد الرعاية، أو الاقتصاد البنفسجي، من القطاعات الواعدة عالميًا، إذ يشمل مجالات الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والعمالة المنزلية، والأعمال التطوعية، وهو مولد رئيسي للعمالة، حيث يبلغ عدد العاملين فيه عالميًا أكثر من 215 مليون عامل. تنامت الحاجة إليه مع تعقيد الحياة العصرية وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، مما يستدعي تطوير سياسات تعزز أعمال الرعاية، سواء المباشرة كالعناية بالأطفال وكبار السن، أو غير المباشرة كالمهام المنزلية. ويعد **اقتصاد الرعاية** عاملاً ضرورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل اللائق. وتوفر معظم أعمال الرعاية أربع مؤسسات هي: الدولة والقطاع الخاص والقطاع غير المدر للأرباح والأسر المعيشية.

يؤثر اقتصاد الرعاية على الاقتصاد العالمي، حيث يشكل العمل غير مدفوع الأجر أكثر من نصف وقت العمل، وتُقدَّر مساهمة النساء في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بحوالي 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يعد هذا الاقتصاد عاملًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة اقتصاديًا. كما أن تزايد عدد السكان وشيخوخة المجتمعات وتغير هيكل الأسر يفرض

تحديات تستدعي تدخل الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية لتطوير خدمات الرعاية.

7-1 أنماط أعمال الرعاية

تنقسم أعمال الرعاية إلى نوعين رئيسيين :**غير مدفوعة الأجر** وتشمل رعاية الأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والأعمال المنزلية دون مقابل مالي، حيث تتحمل النساء في المنطقة العربية العبء الأكبر من هذه المهام. أما **مدفوعة الأجر** فتشمل المهن مثل التمريض، والتعليم، والرعاية الشخصية، بالإضافة إلى العمالة المنزلية المدفوعة.

7-2 المرأة واقتصاد الرعاية

تتحمل النساء عالميًا وعربيًا الجزء الأكبر من أعمال الرعاية، سواء مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر، مما يؤثر سلبًا على تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي. تقوم النساء **عالميًا** بـ**75%** من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بينما تصل النسبة في **الدول العربية** إلى **80-90%.** كما تشكل النساء 65% من العاملين في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر. يؤدي هذا التوزيع غير المتكافئ إلى تقليص فرص النساء في سوق العمل، نتيجة الأدوار الاجتماعية التقليدية.

7-3 اقتصاد الرعاية والتنمية المستدامة

يُعد اقتصاد الرعاية عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في تعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف 5). تتحمل النساء الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يؤثر على مشاركتهن الاقتصادية. ويؤكد تقرير "الإسكوا" على

دور اقتصاد الرعاية في خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية. كما تشدد "ESCAP" على ضرورة الاستثمار في البنية التحتية للرعاية والحماية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة. يتطلب تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الاعتراف بأعمال الرعاية، وتوفير الخدمات العامة، وتعزيز تقاسم المسؤوليات، مما يسهم في تمكين المرأة وتحسين رفاهية المجتمعات.

4-7 اقتصاد الرعاية كأداة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

يُعتبر اقتصاد الرعاية أداة فعّالة لتنويع الاقتصادات العربية، حيث يوفر فرص عمل جديدة ويدعم تمكين المرأة اقتصاديًا. كما يساهم هذا القطاع في تحويل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى وظائف مدفوعة، مما يعزز مشاركة المرأة في سوق العمل ويحقق التنمية المستدامة. لذا، تحتاج الدول العربية إلى تبنّي استراتيجيات وطنية تشمل تحسين سياسات إجازة الأمومة والأبوة، وتوسيع خدمات رعاية الطفولة المبكرة، وتعزيز جودة العمل في قطاعات الرعاية.

المحور الثالث: إعلان مبادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة"

يهدف هذا الإعلان إلى وضع إطار استراتيجي لتعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال التحول نحو اقتصادات واعدة متعددة المصادر، تضمن استدامة النمو، وتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية، وتعزز التكامل والتعاون الإقليمي بين الدول العربية.

يمثـل إعـلان المبـادئ هـذا **التزامًـا جماعيًـا** مـن قبـل أطـراف الإنتـاج الثلاثـة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) للعمل المشترك على تحقيق انتقال عادل إلـى الاقتصـادات الواعـدة، مـن خـلال الاسترشـاد بمبـادئ هـذا الإعـلان، وتنفيـذه وفـق خصوصية كل دولة.

أولاً: المبررات

يستند إعلان المبادئ هذا إلى مجموعة من المبـررات التـي تعكس الحاجـة الملحـة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر تنوعًا ومرونة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتمكين القوى العاملـة العربيـة مـن مواكبـة التحـولات العالمية، وتتمثل هذه المبررات **فيما يلي:**

- أهمية تكامل الجهود بين أطـراف الإنتـاج الثلاثـة وجميـع الجهـات ذات الصـلة، وضرورة تبني نهج مشـترك لضـمان انتقـال اقتصـادي عـادل ومسـتدام، يعـزز التنويع الاقتصادي ويدعم تحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة.
- أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثـة فـي تسـهيل مسـار التنويـع الاقتصـادي والانتقـال الفعـال نحـو الاقتصـادات الواعـدة، وتصـميم سياسـات اقتصادية عادلة، تضمن حماية الحقوق العمالية، وتخفف من تداعيات التحولات الاقتصادية على الفئات الأكثر تأثرًا.
- العمـل علـى تبنـي نهـج شـامل لتنويـع مصـادر الـدخل عبـر تطـوير قطاعـات اقتصادية مبتكرة وتعزيز المرونة الاقتصادية.

- مواكبة التحولات العالمية في الاقتصاد وسوق العمل، لضمان عدم تخلف الاقتصادات العربية عن الركب العالمي.
- التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والآثار المترتبة على الانتقال إلى الاقتصادات الجديدة .

ثانياً: المنطلقات

يستلزم إعلان المبادئ هذا توافق أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال) على العمل المشترك لتعزيز التنويع الاقتصادي والانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، استنادًا إلى المنطلقات **التالية:**

- إدراكًا لأهمية التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتبني استراتيجيات مرنة ومتجددة تستجيب للتحديات والفرص الناشئة عن الانتقال إلى الاقتصادات الواعدة.
- وعيًا بأهمية تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحرك الأساسي لأي تحول اقتصادي، وضرورة تأهيلها لضمان مواءمة المهارات مع متطلبات التنمية وسوق العمل المتغيرة.
- إدراكًا لأهمية توفير كوادر بشرية ماهرة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وتعزيز الإنتاجية وفقًا للمعايير الدولية، مما يسهم في جذب الاستثمارات، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار.

- إيمانًا بأن تحقيق النمو المستدام يمثل تحديًا مشتركًا يواجه اقتصادات الدول العربية، ويتطلب ضمان انتقال عادل إلى اقتصادات جديدة ومتنوعة توفر فرص العمل، وتعزز التنمية المستدامة، وترتكز على حوار اجتماعي فعّال ومنتج بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

استنادًا إلى مواثيق منظمة العمل العربية واتفاقياتها وتوصياتها، بما **في ذلك:**

- الاتفاقية العربية رقم (3) لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
- الاتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
- الاتفاقية العربية رقم (6) لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة).
- الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
- الاتفاقية العربية رقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية.
- الاتفاقية العربية رقم (20) لسنة 2024 بشأن الأنماط الجديدة للعمل
- الاتفاقية العربية رقم (21) لسنة 2024 بشأن التوجيه والتدريب المهني.
- بالإضافة إلى الاتفاقيات العربية الأخرى ذات العلاقة، مثل الاتفاقيات رقم (1)، (2)، و(17).

- استرشادًا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، وأهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الأهداف: الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل والمنتج. والهدف (9) تطوير البنية

التحتية المستدامة وتعزيز الابتكار والتصنيع. والهدف (12)تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. والهدف (17) تعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة.

- وعيًا بالحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصادات نحو التنوع والابتكار، وذلك من خلال تعزيز التنافسية في القطاعات الواعدة؛ مثل الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الدائري... يستلزم ذلك تبنّي استراتيجيات شاملة تضمن استدامة هذا التحول، وتعزز جاهزية القوى العاملة العربية.
- إدراكًا للانعكاسات المحتملة للتحولات الاقتصادية على سوق العمل والوظائف، وأن نجاح الانتقال العادل إلى هذه النماذج الاقتصادية الجديدة يتطلب مشاركة فعالة للشركاء الاجتماعيين في صياغة استراتيجيات وسياسات التحول، من خلال آلية حوار اجتماعي بنّاء ومستدام.

ثالثاً: المبادئ والالتزامات

التزاماً من الدول العربية بتبني سياسات اقتصادية قائمة على الابتكار، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية لتعزيز التنويع الاقتصادي، والانتقال الفعّال والعادل نحو الاقتصادات الواعدة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمتغيرات المتسارعة.

وفي إطار الجهود المشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أصحاب العمل، العمال) لتحقيق هذه الأهداف، تتفق الأطراف على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الأساس للانتقال نحو الاقتصادات الواعدة، وتُرسي الركائز التي

ستُبنى عليها السياسات والخطط المستقبلية. فالتنويع الاقتصادي والابتكار هما مفتاح بناء اقتصادات عربية تنافسية، قوية، ومستدامة.

بناءً على **المبررات والمنطلقات** الواردة في هذا الإعلان، يتطلب من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية **التوافق** حول تطبيق المبادئ التالية وتكريسها من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

1. تنمية رأس المال البشري وتشجيع البحث العلمي والابتكار

1-1 تحسين جودة التعليم والتدريب التقني والفني

- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل من خلال تحديث المناهج، والتركيز على **المهارات الرقمية والتكنولوجية**.
- تحفيز التعليم المستمر، ودعم **العمال وأصحاب العمل** في تطوير المهارات اللازمة لمواكبة الاقتصادات الجديدة.
- تبني سياسات لتشجيع **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، وتعزيز العلاقة بين **المؤسسات التعليمية** والقطاع الصناعي.

2-1 دعم ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي

- **إطلاق حاضنات ومسرّعات أعمال** لدعم الشركات الناشئة في القطاعات الواعدة.
- توفير **حوافز مالية وضريبية** للمشروعات المبتكرة وللصناعات المعتمدة على التكنولوجيا.

- تطوير **أنظمة الملكية الفكرية** لحماية الابتكار، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال.

2. تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات

2-1 تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

- تبسيط الإجراءات **الإدارية والقانونية** لتأسيس الشركات وتحسين حماية حقوق المستثمرين.
- تعزيز **الشفافية والحوكمة الرشيدة** في إصدار التراخيص والتشريعات لضمان بيئة أعمال تنافسية.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل عبر تسهيل الضمانات الائتمانية والتمويل الميسر.

2-2 تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تطوير **نماذج استثمار مبتكرة** لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.
- توسيع التعاون بين المؤسسات المالية، والمصانع، والشركات التكنولوجية لتعزيز سلاسل القيمة المحلية.
- تحفيز **القطاع الخاص** على الاستثمار في **البحث والتطوير التكنولوجي** من خلال الحوافز الضريبية والتمويل المشترك.
- تعزيز الشراكة بين **القطاعين العام والخاص** في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم التقني.

3. دعم الانتقال العادل إلى الاقتصادات الواعدة

يستوجب التحول نحو **الاقتصادات الجديدة والواعدة** وضع سياسات داعمة لهذه التحولات، **من بينها:**

الاقتصاد الرقمي :تطوير **البنية التحتية الرقمية**، وتعزيز استخدام **التقنيات الذكية** في القطاعات الإنتاجية، وتنمية **التجارة الإلكترونية** كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.

الاقتصاد الأخضر: تحفيز **الاستثمار في الطاقات المتجددة**، ودعم الصناعات البيئية والابتكار في **إدارة الموارد الطبيعية**.

الاقتصاد الأزرق: استغلال الموارد البحرية في **الصيد المستدام، والسياحة البيئية، والطاقة البحرية المتجددة**.

الاقتصاد الدائري: تبني سياسات **إعادة التدوير، وتقليل الفاقد من الموارد، وتحقيق الكفاءة في الإنتاج**.

الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي) : دعم **الصناعات الثقافية والإبداعية** كرافد اقتصادي جديد، وتنمية القطاعات القائمة على الإبداع والابتكار.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: تعزيز **التعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والتعاضديات والمبادرات المجتمعية** كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

اقتصـاد الرعايـة (البنفسـجي) : دعـم تطـوير **الخـدمات الصـحية والاجتماعيـة**، والاستثمار في **قطاع التعليم والرعاية الصحية**.

4. تحسين تنافسية الصادرات وتنويعها

1-4 دعم الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة

- تطوير الصناعات التحويلية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.
- دعم التصنيع المحلي في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، والتكنولوجيا الرقمية.
- تبني سياسات لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

2-4 تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

- تيسير التجارة البينية العربية عبر تقليل الحواجز الجمركية والإدارية والتنظيمية.
- إنشاء آليات إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية حول أفضل استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

5. تعزيز الحوار الاجتماعي ودور أطراف الإنتاج الثلاثة

5-1 تفعيل الحوار الاجتماعي لدعم سياسات التنويع الاقتصادي

- **إشراك المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال** في صياغة السياسات الاقتصادية والصناعية لضمان **انتقال عادل ومنصف** إلى الاقتصادات الجديدة.
- تعزيز آليات **التفاوض والحوار الاجتماعي** لضمان توافق سياسات التنويع الاقتصادي مع مصالح **العمال وأصحاب العمل**.
- وضع **إطار عربي مشترك** يدعم التحولات الاقتصادية العادلة، ويضمن **حقوق العمل الأساسية**، ويحفز بيئة أعمال مستقرة وداعمة للنمو.

5-2 تطوير سياسات العمل لدعم الاقتصادات الواعدة

- تحديث التشريعات العمالية بما يتناسب مع الاقتصاد الرقمي، والمهن المستقبلية، والأنماط الجديدة للعمل.
- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لدعم العمال خلال فترات التحول الاقتصادي، مع توفير آليات فعالة للتدريب والتأهيل المهني.
- تعزيز دور النقابات والاتحادات العمالية في دعم التحولات الاقتصادية عبر استراتيجيات تضمن العدالة الاجتماعية وتحقق التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن تبني هذه المبادئ يعكس إيماننا الراسخ بأن مستقبل الاقتصادات العربية يعتمد بشكل أساسي على تنفيذ **إصلاحات هيكلية وتحولات اقتصادية جوهرية**، تستند إلى سياسات تنموية قائمة على الابتكار والاستدامة. وبذلك، فإن المسار المستقبلي لاقتصادات الدول العربية ينبغي أن **يتضمن:**

- **التنويع الاقتصادي كضرورة استراتيجية**، وليس مجرد خيار، لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الدول العربية.
- **التكامل بين القطاعين العام والخاص** كأساس لبناء اقتصادات مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات العالمية.
- **الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار** يمثلان حجر الأساس لتعزيز التنافسية والنمو في الاقتصادات العربية.
- **الانتقال العادل والمنصف إلى الاقتصادات الواعدة** مما يتطلب **حوارًا اجتماعيًا فعالًا، وتحديثاً للتشريعات الوطنية، ودعمًا شاملاً للعمال وأصحاب العمل.**

يتطلب تفعيل هذا الإعلان **توافق أطراف الإنتاج الثلاثة** لضمان تنفيذ مبادئه ضمن سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة، تدعم التنوع الاقتصادي، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية. ويعتبر **دعوة مفتوحة** لجميع الجهات المعنية للعمل معًا لضمان مستقبل أفضل لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

الخـــــاتمة

يُعدّ **التنويع الاقتصادي** خيارًا استراتيجيًا لضمان استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية. ورغم توفر الإمكانات لتحقيقه، فإن التفاوت في الهياكل الاقتصادية، والسياسات التنموية، يستدعي تبني **نهج متكامل ومرن** يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة، مع الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

لقد أثبتت الدول، التي تبنت إصلاحات اقتصادية مدروسة وأعادت توجيه استثماراتها نحو القطاعات غير التقليدية، قدرتها على **تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وتعزيز التنوع في مصادر الدخل، وزيادة الاستقرار الاقتصادي**. غير أن نجاح هذا التحول يحتاج **تدخلاً حكوميًا موجّهًا**، يستند إلى استراتيجيات واضحة تدعم الابتكار، وتوفر بيئة أعمال تنافسية، وتعزز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولضمان تحول ناجح نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة ومرونة، ينبغي على الدول العربية المضي قدماً في تنويع اقتصاداتها بالتركيز على مجموعة من **المتطلبات الأساسية**، من أبرزها: **تعزيز البنية التحتية التكنولوجية**، و**تطوير نظم التعليم والتدريب المهني** لتأهيل القوى العاملة بمهارات تتناسب مع احتياجات الاقتصادات الواعدة، و**تحسين الحوكمة الاقتصادية** من خلال تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية؛ مما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم ريادة الأعمال. و**تنويع القاعدة الإنتاجية** عبر تشجيع الابتكار، وتوسيع الصناعات التحويلية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و**تعزيز التكامل بين القطاعات التقليدية والاقتصادات الواعدة** مثل **الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد البرتقالي، الاقتصاد الدائري،**

الاقتصاد الرقمي،...، وهو ما يعني تقليص الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد واتباع نموذج تنموي مرن يعتمد أساساً على دعم النمو، ويراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول، بحيث يكون **انتقالًا عادلًا** يضمن عدم تهميش أي فئة من القوى العاملة أو المجتمع. وهنا يأتي دور **مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي** (الحكومات، أصحاب العمل، العمال)، التي تلعب **دورًا أساسياً في تنسيق التحولات الإنتاجية** وصياغة السياسات الصناعية التي تحفز التنويع الاقتصادي، والتحول نحو الاقتصادات الواعدة **لتحقيق توافق وطني حول الإصلاحات الاقتصادية**، عبر تعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما يضمن تنفيذ سياسات أكثر استدامة وشمولية، ودعم **الانتقال العادل نحو القطاعات الجديدة**، و**تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي**، عبر التفاوض على سياسات العمل والأجور وظروف العمل اللائق، مما يعزز التماسك والسلم الاجتماعي، ويحفز **الابتكار والإنتاجية**، عبر تهيئة بيئة عمل قائمة على الحوار الاجتماعي الفعّال.

لذلك، فإن **الدول العربية** مدعوة إلى تسريع **تبني استراتيجيات وطنية فعالة للتنويع الاقتصادي**، تعتمد على الاستثمار في **الموارد البشرية، والتكنولوجيا، والابتكار، والقطاعات الواعدة** غير التقليدية، مع **إدماج مبادئ الحوار الاجتماعي في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي**، فتحقيق هذا التوازن بين **الإصلاحات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية** سيجعل من التنويع الاقتصادي **محرّكًا أساسيًا للنمو الشامل والمستدام في الدول العربية**، بما يضمن مستقبلاً اقتصاديًا أكثر استقرارًا وتطورًا.

• • •

البند الأول – القسم الثاني :

تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2024

تقوم المنظمة سنوياً بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة ضمن خطتها المعتمدة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وخلال العام 2024 عقدت المنظمة العديد من الفعاليات والأنشطة الوطنية والإقليمية والعربية بمشاركة العديد من الدول العربية، تنوعت ما بين ورشة عمل ودورة تدريبية وحلقة نقاشية وندوة، تناولت شتى المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال ومن أهمها قضايا التشغيل والبطالة والتنقل والهجرة والحوار الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية والثقافة العمالية وغيرها، كما شاركت المنظمة في العديد من الفعاليات العربية والإقليمية والتي يعكسها هذا الملخص التحليلي.

حيث بلغ عدد الأنشطة المنفذة والمشاركات خلال العام 2024 "59" نشاطاً، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج "1884" مشارك تقريباً.

لقد جاء تنفيذ هذه الأنشطة والفعاليات في إطار استنادها لعدة أسس منها الأهداف والغايات وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراستها من خلال الأنشطة النوعية التي تنفذها المنظمة.

أنشطة ومشاركات عام 2024

عدد الأنشطة المنفذة: 59 نشاط

- الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل — 18
- التنمية البشرية والتشغيل — 13
- العلاقات الخارجية والتعاون الدولي — 10
- الإعلام والتوثيق والمعلومات — 11
- الاجتماعات الدستورية والنظامية — 7

رؤية منظمة العمل العربية 2030

الوصول بنهاية عام 2030 إلى أسواق عمل عربية قادرة على الاستشراف والرصد، ومواكبة التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، وتمتد فيما بينها روابط التكامل، ولديها القدرة على تحقيق التواصل الآني مع أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل الوطنية.

الهدف الإستراتيجي الرئيسي لخطة 2024

تعزيز منظومة التشغيل والحماية الاجتماعية من أجل إرساء نموذج تنموي أكثر عدالة.

توزيع اجمالى الأنشطة على المحاور لعام 2024

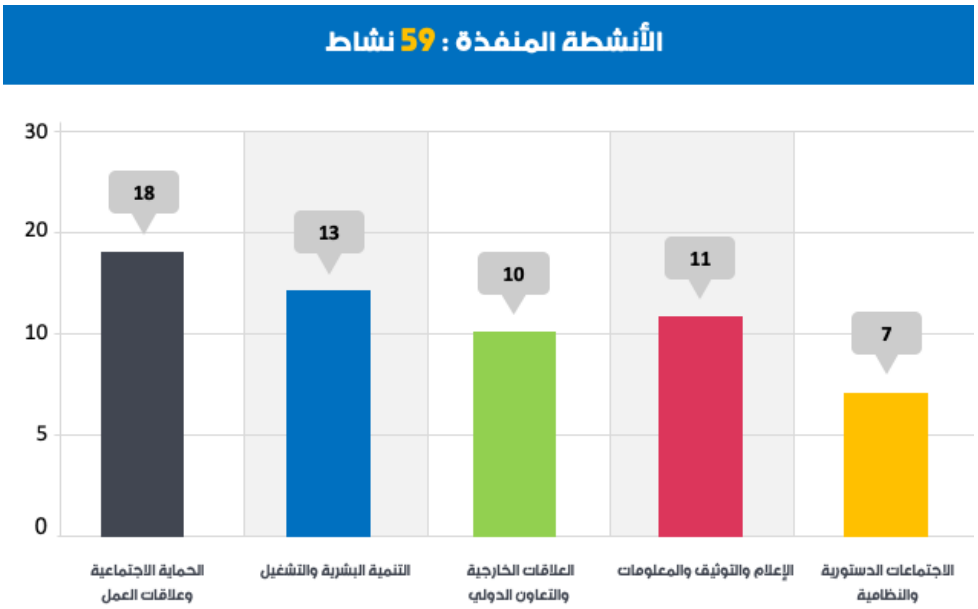

توزيع الأنشطة وفقاً لطبيعة النشاط

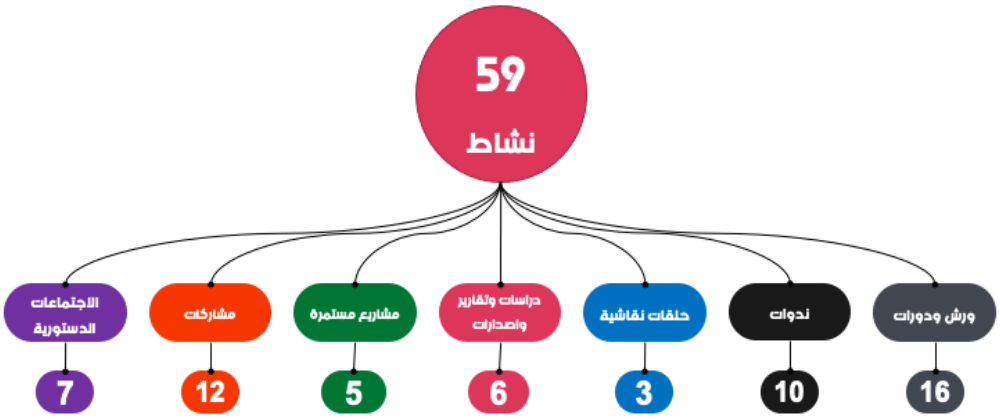

توزيع المشاركين والمستفدين لعام 2024

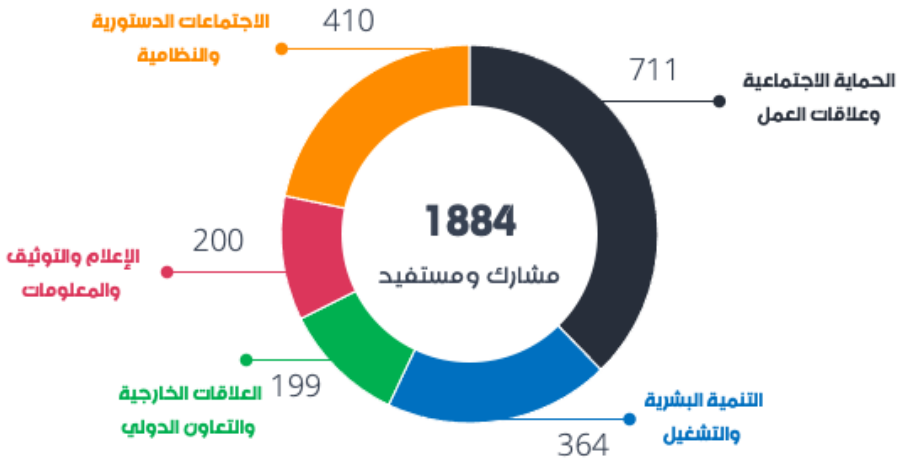

أعداد ونسب الأنشطة قومياً و قطرياً

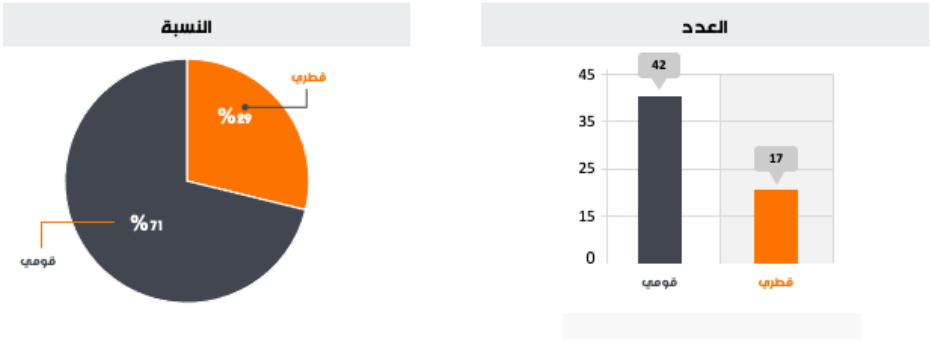

توزيع أنشطة محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل وفقاً للمجالات

توزيع أنشطة محور التنمية البشرية والتشغيل وفقاً للمجالات

توزيع أنشطة محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وفقاً للمجالات

توزيع أنشطة محور الإعلام والتوثيق والمعلومات وفقاً للمجالات

توزيع أنشطة محور الاجتماعات الدستورية والنظامية وفقاً للمجالات

البند الأول – ملاحق القسم الثاني :

الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمـال الدورة (44) للجنـة الحريات النقابية (26 فبراير / شباط 2025)

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العـام لمنظمة العمـل العـربية ، عقدت اللجنة دورتها الرابعة والاربعون يـوم الأربعاء الموافق 26 فبراير/ شباط 2025 ، القاهرة / جمهورية مصر العربية

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة **كل من :**

- **السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال)**
- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال)**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات)**
- **السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عمال)**
- **السيد / أسامه سلمان حسن (مملكة البحرين)**
- **السيد / سعد الدين حميدى صقر (الجمهورية اللبنانية)**

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع:

- **السيد / رفيق العلوني (الجمهورية العربية السورية)**
- **السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)**
- **السيد / بوعلام عيساوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / حكومات)**

ثالثا : بدأت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:

- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال) رئيساً**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات) نائب الرئيس**
- **السيد / سعد الدين حميدى صقر (الجمهورية اللبنانية) مقرراً**

رابعا : تضمن جدول أعمال الدورة الرابعة والاربعون للجنة بنوداً حول :

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (43) للجنة الحريات النقابية

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

خامساً : نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها **وتوصلت بشأنها إلى عدد من التوصيات من أبرزها :**

1. التنديد بالاعتداءات والممارسات اللاإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين ، والتي تعد انتهاكًا صارخًا لكافة المواثيق العربية والدولية والمعايير المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية، التي تضمن للعمال الحق في العمل بكرامة وأمان، والتمتع بحقوقهم الأساسية دون تمييز أو اضطهاد.

2. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، أصحاب الأعمال، العمال) في الوطن العربي إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني وإبراز قضية فلسطين وحقوق شعبها في كافة المحافل والمؤتمرات الدولية ورفض أية محاولات للتهجير القسري للشعب الفلسطيني من أرضه ، والتأكيد على حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتقديم شكاوى ضد ممارسات الاحتلال ضد عمال وشعب فلسطين لدى منظمة العمل الدولية.

3. التأكيد على قرار مؤتمر العمل العربي الصادر في الدورة (50) المتعلق بدعم صندوق مساعدة العمال الفلسطينيين وأصحاب المنشأت الصغيرة والمتوسطة المتضررين من الحرب على قطاع غزة، وتقديم مساعدة تشغيلية للعمال وأصحاب الاعمال في جنوب لبنان جراء العدوان والتضامن مع العمال السوريين في الجولان السوري المحتل بشكل خاص والعمال السوريين بشكل عام، والتضامن مع عمال السودان بشأن الانتهاكات التي يتعرضون لها في ظل الأوضاع الراهنة ودعم انشاء صندوق خاص لعمال السودان النازحين.

4. تشجيع النقابات العمالية على جذب الشباب للانضمام للنقابات وتسهيل

مشاركتهم الفاعلة في العمل النقابي، بما يعزز استمرارية الحركة النقابية وحيويتها.

5. أهمية وضع استراتيجية لتمكين المرأة العاملة العربية ، بما يعزز وجودها في العمل النقابي العربي.

6. توسيع مظلة الحوار الاجتماعي ليشمل كافة الأطراف، بما يسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية وبناء مجتمعات متماسكة قادرة على التكيف مع الأزمات وتعزيز دور الاعلام النقابي لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

7. العمل على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير المنظم، بما يضمن حقوقهم ويحسن ظروف عملهم.

8. تعزيز برامج التدريب وورش العمل لبناء قدرات النقابيين وإعداد مدربين متخصصين، وخاصة في مجالات التفاوض الجماعي والحوار الاجتماعي وتمكينهم من أدوات التكنولوجيا الحديثة.

9. التأكيد على وحدة الحركة النقابية العربية لمواجهة التحديات الراهنة وتكليف رئيس لجنة الحريات النقابية ومدير عام منظمة العمل العربية بالاجتماع مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي للحفاظ على العمل النقابي ووحدته.

سادسا : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة الحريات النقابية، على مجلس الإدارة في دورته (102)، (القاهرة، 27 – 28 فبراير / شباط 2025)، **وقد اتخذ المجلس بشأنها القرار التالي :-**

1- أخذ العلم بتقرير لجنة الحريات النقابية في دورتها الرابعة والأربعين .

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

• • •

الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية (شرم الشيخ ، فبراير / شباط 2025)

أولاً : تنفيذا لأحكام المادة السادسة من النظام الأساسي للجنة شئون عمل المرأة العربية ، وبناءً على دعوة من المدير العام لمنظمة العمل العربية ، عقدت اللجنة اجتماعها في دورتها الثالثة والعشرين يوم الاحد الموافق 23 فبراير/ شباط 2025 بشرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

ثانياً : قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة تتضمن البنود المعروضة على جدول أعمال اللجنة **منها التالي :-**

1 - الجزء الأول " دعم المرأة العربية في مواجهة الأزمات "
الجزء الثاني " التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني: فرص واعده للمرأة العربية

2- متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

3- مشروع خطة عمل لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2025

ثالثاً : نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت اللجنة الي إقرار مجموعة من التوصيات **من أبرزها :-**

- أهمية التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي للمرأة من خلال دعم ريادة الاعمال النسائية، وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بتسجيل المشاريع النسائية، والعمل على تعزيز فرص النساء في سوق العمل من خلال توسيع نطاق الوظائف عن بعد، والعمل على تطوير أنظمة ضمان اجتماعي تشمل النساء الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية.
- تعزيز قدرة المرأة على التكيف مع الأزمات البيئية من خلال إطلاق برامج تدريبية حول تقنيات الزراعة المستدامة، تشجيع النساء على الدخول في القطاعات البيئية عبر دعم المشاريع الخضراء، وإدماج المرأة في عمليات صنع القرار البيئي وتمثيلها في اللجان المحلية والوطنية المعنية بحماية البيئة وتعزيز الدور الهام للتكنولوجيا في دعم النساء في مواجهة الأزمات البيئية.
- معالجة الأزمات الاجتماعية وحماية المرأة في النزاعات من خلال تطوير برامج دعم نفسي واجتماعي للنساء المتأثرات بالنزاعات، الى جانب إطلاق برامج إعادة تأهيل للنساء النازحات لمساعدتهن على إعادة بناء حياتهن.
- تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني من خلال دورات تدريبية متخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، وتقديم منح

دراسية لدعم تعليم الفتيات في التخصصات التقنية.

- إطلاق حملات توعية حول الحماية الرقمية وأساليب تأمين البيانات الشخصية، إلى جانب تطوير تشريعات صارمة لمكافحة العنف السيبراني ضد المرأة، وتشجيع الفتيات على دراسة الأمن السيبراني، من خلال برامج إرشادية وتدريبات عملية، مما يعزز من تمثيل المرأة في هذا المجال الحيوي.
- الإشادة بالجهود المبذولة والإنجازات التي حققتها الدول العربية في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعديل التشريعات، ووضع الإستراتيجيات الخاصة بدعم المساواة بين الجنسين، فضلا عن السياسات التنموية الرامية الي تفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ظل ظروف دقيقة وتحديات كبيرة يمر بها العالم، لا سيما المنطقة العربية.
- إدانة كافة الحروب والنزاعات التي تخصم من رصيد وفرص التنمية وتحقيق الاستدامة، وتأثيراتها على تسارع وتيرة تراجع وانحراف مسارات تعزيز حقوق المرأة وحمايتها والنهوض بعملها.
- أعربت اللجنة عن تضامنها ودعمها المستمر والكامل للمرأة الفلسطينية، مشيدة بعزيمتها ومنعتها وإصرارها في مواجهة التحديات بكل قوة وعزيمة وصبر، والوقوف الى جانب المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني والرفض التام لآية محاولات للتهجير القسري للشعب الفلسطيني تحت أي

ظروف ووجهت لها التحية على تضحياتها الجليلة والصمود على أرض فلسطين، كما أكدت اللجنة دعمها للمرأة في كافة أرجاء وطننا العربي في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والإقليمية.

- دعوة منظمة العمل العربية الى السعي المستمر في تعزيز مكانة المرأة العربية بصفة عامة والمرأة العربية في الدول التي تشهد حاله من عدم الاستقرار بصفه خاصة، وتمكينها والنهوض بأوضاعها من خلال تقديم سبل الدعم الفني اللازمة لهن، والى ضرورة إيجاد الحلول والآليات لتفعيل مشاركتها في مختلف الأنشطة.
- توجيه الشكر إلى معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، على دعمه المستمر للجنة شئون عمل المرأة العربية وتسخير كافة إمكانيات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، والتزامه التام بتنفيذ الأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تعزز من مكانة المرأة العربية على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات.

رابعاً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية، على مجلس الإدارة في دورته (102)، (القاهرة، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ، وقد اتخذ المجلس بشأنها **القرار التالي :-**

1- أخذ العلم بتقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها الثالثة والعشرين .

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

الملحق رقم (3) : تقرير حول مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

أولا : أصـــدر مؤتمـــر العمـل العربـي فـي دورتـه السـابعة والأربعـين (القـاهرة ، سبتمبر/ أيلول 2021) ، قرار رقم (1670) تنص الفقرة الثانيـــة **منه على : " تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية حول ريـادة الأعمـال وفقـا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام".**

ثانيـا : تنفيـذا لقـرار المـؤتمر تـم تكليـف مجموعـة مـن الخبـراء بوضـع رؤى أوليـة وتصورات تنفيذية لإعداد استراتيجية عربيـة لريـادة الأعمـال ، وربـط ريـادة الأعمال بعوامل التنميـة المسـتدامة مـن خـلال التحفيـز والتشـجيع علـى إقامـة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية .

ثالثا : عقـدت منظمـة العمـل العربيـة اجتماعـاً للخبـراء العـرب المكلفين بإعـداد هـذه الاستراتيجية (عبر تطبيق zoom) بتاريخ 20 فبراير/ شـباط 2024 لمناقشـة منـهجية إعداد الاستراتيجية.

رابعا : تم الإنتهاء من صياغة مشروع مسودة الاستراتيجية العربية لريـادة الأعمـال ، وقامت المنظمة بتعميمهـا علـى أطـراف الانتـاج الثلاثـة بتـاريخ 30 ديسـمبر/ كانون الأول 2024، لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

خامسا : تلقى مكتب العمل العربي عددا من ردود أطـراف الانتـاج الثلاثـة وتـم الأخـذ بعين الاعتبار جميع المقترحات والملاحظات ذات الصلة بطبيعة الاستراتيجية وإضافتها لمسودة الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال .

سادساً : عرض مكتب العمل العربي بنداً حول مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال على مجلس الإدارة في دورته العـــادية الثانية بعد المائة (القاهرة، 27 – 28 فبراير / شباط 2025).

وقد اتخذ المجلس بشأنه **القرار التالي : -**

1. أخذ العلم بمشروع الاستراتيجية .
2. إحالة مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

• • •

البنـــد الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

يتضمن هذا البند عرضاً عاماً لقرارات وتوصيات مجلس الإدارة ، عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة الواحدة بعد المائة (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر/ تشرين الاول 2024) ، والثانية بعد المائة (القاهرة، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ما بين الدورة (50) والدورة (51) لمؤتمر العمل العربي.

كما يتضمن ملاحق البند الثاني تقريراً حول نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (القاهرة : 1 – 5 سبتمبر / أيلول 2024) ، وتقريراً عن نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (القاهرة ، 9 – 13 فبراير/ شباط 2025).

وعملاً بأحكام الفقرة (1) من المادة الخامسة من نظام العمل بمجلس الإدارة بشأن **"رئاسة المجلس "** انتخب مجلس الإدارة في الدورة الواحدة بعد المائة هيئة رئاسته على **النحو التالي :**

- **معالي السيد / محمد جبران ، وزير العمل**

  (حكومات / جمهورية مصر العربية) **رئيساً**

- **السيد / محمد خالد وليد الجيطان**

  (أصحاب أعمال / المملكة الأردنية الهاشمية) **نائبا للرئيس**

- **السيد / عاشور تلى**

  (عمال / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) **نائبا للرئيس**

وعملاً بنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، يقوم المجلس برفع تقرير سنوي إلى المؤتمر العام يتضمن ما يلي :

(أ) المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها.

(ب) المسائل التي تتطلب توجيهات من المؤتمر.

(ج) المسائل المعروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة.

أولاً : المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها وتتضمن .

1. الموقف المالي من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء .
2. تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية فى 2024/12/31.
3. الموافقة على استثمار مبنى هارون المملوك لمنظمة العمل العربية
4. تسمية أعضاء الخبراء القانونيين (2025 – 2028) .
5. تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين .
6. تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026).

ثانياً : المسائل التي تتطلب توجيهات من المؤتمر .

1. تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية .
2. تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية.

3. تقرير عن مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال .

ثالثاً : المسائل المعروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة .

وهي كافة قرارات وتوصيات مجلس الإدارة الصادرة في الدورتين الواحدة بعد المائة (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر/ تشرين الاول 2024) ، والثانية بعد المائة (القاهرة ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ، المعروضة على أعضاء المؤتمر الموقرين للعلم والإحاطة ، وتشمل أيضا الموضوعات التي سبق الإشارة إليها في الفقرة **أولا** التي تحتاج إلى قرار من المؤتمر، والفقرة ثانيا التي تتطلب توجيهاً من المؤتمر .

• • •

ملاحق البند الثاني :

الملحق الأول : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (القاهرة ، 1-5 سبتمبر / أيلول 2024)

أولا : شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من 1 – 2024/9/5 بوفد ترأسه سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية .

ثانيا : افتتح الاجتماع الوزارى عطوفة / دانا الزعبي – أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية ، وقد دعت معالي عبد الله بنطوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، لتسلم رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنية لمعاليه التوفيق والسداد.

وقد تولت دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد أكد معالي عبد الله بنطوق المري إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس، والتي تشكل أولويات للعمل وفرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين الدول العربية للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

ثالثا : شهدت الدورة صدور العديد من القرارات المتعلقة بالبنود المطروحة على جدول أعمال الدورة وبما يسهم في تعزيز التعاون العربي المشترك .

رابعا : عرض الموضوع على مجلس الإدارة في دورته (101) ، وقد اتخذ التوصية **التالية :**

1- أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعى .

2- تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

• • •

الملحق الثاني : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، (9 - 13 فبراير / شباط 2025).

أولاً : شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة (9 - 13 فبراير / شباط 2025) ، بوفد ترأسه سعادة السيد / فايز على المطيري مدير عام منظمة العمل العربية

ثانيا : ترأست أعمال هذه الدورة مملكة البحرين ، وقد تميزت الدورة بحضور مكثف من ممثلي الدول العربية ونقاشات مطولة وخاصة في المسائل ذات الصلة بمراجعة أوضاع التجارة الحرة العربية وتطورات الاتحاد

الجمركي العربي والاستثمار في الدول العربية ونحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.

ثالثا : شهدت الدورة صدور العديد من القرارات ذات الصلة بالموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة ومن بينها الموضوعات الواردة من منظمة العمل العربية **والمقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (34) وهي :**

- **إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.**
- **الاستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل ـ محدثة.**

رابعا : عرض الموضوع على مجلس الإدارة في دورته العادية الثانية بعد المائة ، وقد اتخذ التوصية التالية :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (9 – 13 فبراير / شباط 2025)
2. تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

البند الثالث

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق، الدورة الخمسون (بغداد ، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / أيار 2024)

أولا : وفقا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية عشر (بغداد مارس / آذار 1984) . يتضمن جدول أعمال المؤتمر عرض بند دائم يتعلق بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر السابق.

ثانيا : في هذا الإطار قام مكتب العمل العربي بجميع إداراته ومكاتبه ووحداته والمعاهد والمراكز التابعة له بإعداد وثيقة متكاملة تضمنت تصور المكتب لتنفيذ قرارات الدورة الخمسين للمؤتمر لعرضها على مجلس إدارة المنظمة في دورته العادية الواحدة بعد المائة (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر/ تشرين الاول 2024) ، وقد أوصى المجلس في هذا الشأن :

1. أخذ العلم بالتقرير .
2. الموافقة على الإجراءات المتخذة من قبل مكتب العمل العربي بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي (بغداد ، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / أيار 2024).

ثالثا : قامت المنظمة بتنفيذ كافة القرارات وعددها (أربعة وعشرون) قراراً ، أوردت كافة تفاصيل وإجراءات التنفيذ لهذه القرارات **ضمن وثيقة البند الثالث المعروض على المؤتمر الموقر .**

البند الرابع

المسائل المالية والإدارية

أولا : الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 2025/4/1

ثانياً : (أ) تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في (2024/12/31) **لكل من :**

1. مكتب العمل العربي / القاهرة.
2. المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة.

(ب) تقرير الرقابة الداخلية .

• • •

البند الخامس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، وبناء على دعوة المدير العام لمكتب العمل العربي، عقدت اللجنة **دورتها الخامسة والأربعين خلال الفترة من 23 إلى 24 ديسمبر / كانون الأول 2024، القاهرة / جمهورية مصر العربية،** بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

- افتتح اجتماعات اللجنة **معالي السيد / فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية **وحضر اجتماعات الدورة أعضاء اللجنة السادة:**

▪ **الأستاذ/ حمادة أبو نجمة**	**المملكة الأردنية الهاشمية**
▪ **الدكتور/ علي فيصل الصديقي**	**مملكة البحرين**
▪ **الأستاذ/ محمد كشو**	**الجمهورية التونسية**
▪ **السيدة/ ماجدة إبراهيم عبد الرحيم**	**جمهورية العراق**
▪ **الأستاذ/ إيهاب عبد العاطي عليان**	**جمهورية مصر العربية**

انتخبت اللجنة في بداية أعمالها **الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان** رئيساً لها لمدة عام

الجزء الأول دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2024

أولاً: الالتزامات التي تقع على الدول بموجب النظام :

ينص نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية على الالتزامات التالية للدول الأعضاء بعد إصدار الاتفاقية أو التوصية :

1- العرض على السلطة المختصة بالتصديق.

2- موافاة الدول الأعضاء مكتب العمل العربي بناء على طلبه بتقارير سنوية وفقاً للنماذج المُعدة من قبله.

وقد تضمن التقرير بيان بشأن التقارير التي وردت من الدول العربية حول الاتفاقيات محل المتابعة لعام 2024.

ثانياً: ملاحظات اللجنة بشأن التزامات الدول الأعضاء :

أ. لاحظت اللجنة أن عدد من الدول لم تعرض لتاريخه بعض الاتفاقيات على السلطة المختصة بالتصديق وتمت الإشارة الى هذه الدول في التقرير.

ب. لاحظت اللجنة أن العديد من الدول لم تواف حتى تاريخه مكتب العمل العربي بتقاريرها حول بعض الاتفاقيات محل المتابعة، وتمت الإشارة اليها بالتقرير.

ج. لاحظت اللجنة أن العديد من الدول لم تواف حتى تاريخه مكتب العمل العربي بتقاريرها حول بعض الاتفاقيات محل المتابعة عن أعوام سابقة، وتمت الإشارة الى هذه الدول في التقرير.

الجزء الثاني متابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين

ينص نظام اتفاقيات العمل العربية على موافاة الدول الاعضاء مكتب العمل العربي بالرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين ،هذا وقد وصل من الدول العربية (36) رداً على الملاحظات السابقة للجنة.

أولاً: دول ردت على الملاحظات

استعرضت اللجنة ردود الدول التي تلقاها مكتب العمل العربي هذا العام على ملاحظاتها السابقة بشأن بعض الاتفاقيات (وفقاً للكشف الموجود في التقرير).

ثانياً: دول لم ترد على ملاحظات اللجنة (تم الإشارة إلى هذه الدول ضمن التقرير).

ثالثاً: دول وافت مكتب العمل العربي بردودها بعد انعقاد اجتماع اللجنة 2024 (تم الإشارة إلى هذه الدول ضمن التقرير).

الجزء الثالث دراسة تقارير وردت بعد انعقاد اجتماع اللجنة خلال العام السابق - 2023

تم الإشارة إلى الدول التي أرسلت تقاريرها بعد انعقاد اجتماع اللجنة في دورته السابقة ضمن التقرير.

الجزء الرابع موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية

أولاً: متابعة توصية لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات – مؤتمر العمل العربي 50 الخاصة بإصدار أداة معيارية حول **" التعاونيات ".**

ثانياً: في إطار تطوير النشاط المعياري العربي، قدم مكتب العمل العربي مقترحات حول إصدار أدوات معيارية جديدة لمواكبة مستجدات ومتغيرات عالم العمل، تضمنت **الموضوعات التالية:**

(الإجهاد الحراري / المسؤولية المجتمعية للمنشآت / ريادة الأعمال).

وقد رحبت اللجنة بجهود مكتب العمل العربي لتطوير النشاط المعياري العربي، وأوصت اللجنة باستمرار هذه الجهود لتوسيع النشاط المعياري.

ثالثاً: جهود منظمة العمل العربية بشأن معايير العمل.

تبارك اللجنة الجهود المكثفة في عملية إصدار الأدوات المعيارية الجديدة الخاصة بأنماط العمل الجديدة والتوجيه والتدريب المهني، وتؤكد على أهمية التعريف بهذه المعايير لدي أطراف الانتاج الثلاثة والترويج لها للأخذ بما ورد فيها بتشريعات العمل العربية.

التوصيات العامة للجنة:

1. ضرورة مراعاة حكومات الدول الأعضاء التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال عند إعداد الردود والتقارير التي يتم إرسالها لمكتب العمل العربي والخاصة بمتابعة معايير العمل العربية.
2. تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها.
3. تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات

وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها.

4. ترى اللجنة أن مبررات عدم التصديق على الاتفاقيات على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيات وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير والوصول الى مستويات مماثلة في تشريعات العمل العربية.

5. تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

6. تؤكد اللجنة على ضرورة إعداد الردود وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، وإدراج نصوص التشريعات معها.

7. تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لإرسال التقارير.

8. أهمية التواصل بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وخاصة التي لديها صعوبات في عرض الاتفاقيات او التصديق عليها او تطبيقها.

9. أهمية تكثيف الأنشطة التي تقدم دعم فني للدول مما يؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة من معايير العمل العربية.

• • •

البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي

حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي

جنيف، 2 - 13 يونيو / حزيران 2025

- تتضمن وثيقة البند السادس من بنود مؤتمر العمل العربي في دورته العادية "51" مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025.
- حيث يتضمن هذا البند تصورات تنفيذ الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الذي سينعقد بجنيف خلال الفترة من 2 – 13 يونيو / حزيران 2025، **وهي كالتالي:**

- **الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:** المزمع إنعقاده يوم الأحد الموافق 1 يونيو / حزيران 2025 (على أن يتم التأكيد على الموعد ومكان الانعقاد في رسالة الدعوة الرسمية)، ويهدف إجتماع المجموعة العربية إلى التنسيق والتشاور بين الوفود العربية الثلاثة المشاركة في مؤتمر العمل الدولي، حول الموضوعات ذات الاهتمام والمصالح المشتركة وتشكيل ممثلي المجموعة العربية في كل من لجنتي التنسيق والصياغة.

- **جلسة تعريفية حول البند الخامس من البنود المدرجة على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة حول العمل اللائق في اقتصاد المنصات:** والتي ستعقد بعد انتهاء أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية (يوم الأحد 1 يونيو / حزيران 2025) مباشرة.
- **الملتقى الدولي للتضامن مع عمال و شعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى** (سيتم التأكيد على الموعد ومكان الانعقاد في رسالة الدعوة الرسمية): ويهدف هذا الملتقى السنوي المتميز إلى حث مكونات المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لإنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والتعريف بحقيقة الأوضاع غير الإنسانية التي يمر بها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

- وقد قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة عرضت على الدورة (102) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (فبراير / شباط 2025) بشأن مذكرة المدير العام حول تصورات تنفيذ إجتماعات المجموعة العربية المزمع إنعقادها على هامش أعمال الدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي وقد أقر مجلس الإدارة هذه الوثيقة، وعليه تم إعداد وثيقة البند للعرض على مؤتمركم الموقر.

تتضمن وثيقة هذا البند القسمين التاليين:

القسم الأول:

يتضمن مقترحات وتصورات منظمة العمل العربيـــة بشـــأن عقـــد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، والذي يتضمن مشـــروع جـــدول أعمالـــه البنود **والموضوعات التالية:**

البند الأول: المسائل الإجرائية:

- رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنتي التنسيق والصياغة.
- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر.

البند الثاني: رئاسة الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: دعم المطالب الفلسطينية:

- **متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980**

- بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكها الحريـات والحقـوق النقابيـة وكـذلك آثـار الاسـتيطان الإسـرائيلي علـى أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

- **عقد الملتقى الدولي للتضامن مـع عمـال و شـعب فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة الأخرى علـى هـامش أعمـال الـدورة (113) لمـؤتمر العمل الدولي لعام 2025.**

- **متابعة تنفيذ برامج التعاون الإنمائي لمصلحة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.**

أ- البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة الاراضي العربية المحتلة.

ب- الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

- **مركز فلسطين في منظمة العمل الدولية وحقوق مشاركتها في اجتماعات المنظمة.**
- **جهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية**

أ- متابعة قرارات الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي لعام 2024 بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (112) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2024 وجهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية.

ب- قرارات الدورة (102) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، فبراير / شباط 2025)، بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة.

ج- جهود المدير العام لمنظمة العمل العربية.

البند الرابع: متابعة البند الخاص بدعم منظمة العمل الدولية للاستجابة لحالة الطوارئ إزاء الأزمة في لبنان.

البند الخامس: متابعة مخرجات تقارير لجنة الحريات النقابية.

البند السادس: متابعة البند الخاص بالبرنامج والميزانية للفترة 2026 – 2027.

البند السابع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

البند الثامن: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند التاسع: التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية لمصلحة البلدان العربية.

البند العاشر: ما يستجد من أعمال.

القسم الثاني:

يتضمن بعض المعلومات الأساسية المتاحة حول الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025، وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة.

يحتوي هذا القسم على مشروع جدول أعمال الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025 **والمتضمن البنود التالية:**

1. **تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام :**

أ- تقرير رئيس مجلس الإدارة عن الفترة 2024 - 2025

ب- تقرير المدير العام

الملحق: وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

2. مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2026-2027 ومسائل أخرى

أ- مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2026 - 2027 ومسائل أخرى

ب- مقترحات البرنامج والميزانية للفترة 2026 - 2027

ج- التقرير المالي والبيانات المالية المدققة والمجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتقرير المدقق الخارجي.

3. المعلومات والتقارير بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

أ- تقرير لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

ب- الدراسة العامة حول حماية العمال من إصابات العمل

البنود المدرجة على جدول الأعمال من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة

4. الحماية من المخاطر البيولوجية فى بيئة العمل (وضع معايير، المناقشة الثانية)

- الاتفاقية والتوصية المقترحة للتعليقات
- ملخص الملاحظات الواردة ومسودة الاتفاقية والتوصية

5. العمل اللائق في اقتصاد المنصات (وضع معايير، المناقشة الأولى)

- تحليل القانون والممارسات والاستبيان
- ملخص الردود الواردة والمقترحات بشأن الاستنتاجات

6. **مناقشة عامة حول النهج المبتكرة لمعالجة العمل غير المنظم وتعزيز الانتقال نحو الاقتصاد المنظم لدعم العمل اللائق.**
7. **مساهمة أطراف الإنتاج الثلاثة لمنظمة العمل الدولية في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية لعام 2025.**
8. **تدابير بموجب المادة 33 من الدستور لضمان امتثال ميانمار لتوصيات لجنة التحقيق.**

أهم اللجـــان:

- **لجنة النظم**
- **لجنة الشؤون العامة**
- **لجنة اعتماد العضوية**
- **اللجنة المالية**
- **لجنة تطبيق المعايير**

تشكيل الوفود:

تتكـــون الـــوفود المشـــاركة فـــي مؤتمـر العمـــل الدولـــي مـــن أربعـــة منـــدوبين (2 حكومـات ، 1 أصـحاب أعمـال ، 1 عمـال) ويمكـــن أن يـــكون لـــكل مندوب مستشارون فنيون بواقع 2 مستشار لكل بنـــد فنـــي " المادة 3 الفقرة 2 من دســـتور منظمـة العمـل الدوليـة ".

مـع الأخـذ بعـين الاعتبار أنـه حينمـا تُعـرض علـى المـؤتمر مسـائل متعلقـة بـالمرأة بصـورة خاصـة ينبغي أن يكون أحد المستشارين امرأة.

هذا ويقوم مكتب العمل العربـي بإعـداد **وثيقـة الـدليل الارشـادي الخـاص باجتمـاع المجموعة العربية باللغة العربية** والتـي تتضـمن أهـم البنـود المعروضة على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي والتي يتم تزويد أطراف الإنتاج الثلاثة العرب بهـا خـلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربيـة المزمع عقده يوم 1 يونيو / حزيران 2025.

***

البند السابع

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية

(1) مجلس إدارة منظمة العمل العربيـة (2025 – 2027)

أولا : تـنص المـادة السادسـة فقـرة (8) مـن دسـتور منظمـة العمـل العربيـة بشـأن اختصاصات المؤتمر بتشكيل مجلس الإدارة **على ما يلي :**

" يشكل المؤتمر كل سنتين مجلس إدارة من بين أعضائه يتكون من ثمانية أعضاء أصليين:

- أربعة يمثلون فريق الحكومات .
- وعضوين يمثلان فريق أصحاب الأعمال .
- وعضوين يمثلان فريق العمال .
- وثلاثة أعضاء احتياطيين بواقع عضو واحد عن كل فريق لمتابعة سير العمل فى مكتب العمل العربي , ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر واللجان المتخصصة واجتماعات الخبراء على أن يرفع المجلس تقاريره إلى المؤتمر.

كما تنص المادة الثانية من نظام العمل بمجلس الإدارة على ما يلى:

- تبلغ الحكومات أسماء ممثليها فى مجلس الإدارة للمدير العام لمكتب العمل العربى، وتزودهم بوثائق تفويضهم، وفى حالة تغيير أى حكومة لممثلها تبلغ

اسم الممثل الجديد للمدير العام لمكتب العمل العربى وبوثيقة تفويضه.

- يكون اختيار ممثلى أصحاب الأعمال والعمال فى المجلس بأسمائهم ، ولايجوز تغيير عضويتهم إلا عن طريق الفريق المعنى وإقرار المؤتمر.
- يدعى الأعضاء الاحتياطيين لحضور اجتماعات المجلس ويكون لهم حق النقاش دون حق التصويت إلا فى حالة غياب العضو الأصيل.
- إذا تخلف أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور دورتين متتاليتين لانعقاد المجلس يعرض الأمر على المؤتمر فى أول دورة له لانتخاب بديل عنه بترشيح من الفريق المعنى.

ثانيا : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بتشكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية لمدة سنتين (2025 – 2027) فى ضوء ترشيحات الفرق الثلاثة (حكومات ، أصحاب أعمال ، عمال) وذلك وفقا لأحكام دستور المنظمة ونظام العمل بمجلس الإدارة.

• • •

(2) هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية (2025 – 2027)

أولا : تنص المادة (41) من النظام المالى والمحاسبى الموحد للمنظمات العربية المتخصصة على **ما يلي :**

- تشكل هيئة الرقابة المالية والإدارية لكل منظمة بقرار من الهيئة المختصة من ممثلي خمس دول على الأقل وتقوم بالرقابة الفعالة على أموال المنظمة ومتابعة أداء أجهزتها التنفيذية لمسؤولياتها وتقييم نتائج أعمالها، وتبدي هيئة الرقابة المالية والإدارية ملاحظاتها بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق الأنظمة الإدارية والمالية واقتراح الحلول المالية والمحاسبية والإدارية لتلافي هذه الأخطاء ومعالجتها ويشترط في عضو هيئة الرقابة ما يلي:
  - أن يكون من المختصين في أجهزة الرقابة المالية في الدول العربية.
  - أن لا يكون عضواً في هيئة رقابة مالية لأكثر من منظمة.
  - أن لا يجمع بين عضوية هيئة الرقابة لأي منظمة وعضويته في لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.

ثانياً : تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من نظام عمل هيئة الرقابة المالية " يكون اختيار ممثلى أصحاب الأعمال والعمال فى الهيئة بأسمائهم ولا يجوز تغيير عضويتهم إلا عن طريق الفريق المعنى وإقرار المؤتمر . "

كمـا تـنص المـادة الثالثـة فقـرة (1) مـن نظـام عمـل هيئـة الرقابـة الماليـة والإدارية على :- **" تكون مدة العضوية في الهيئة سنتين "**

ثالثـاً : اتخـــذ المجـــلس الاقتصـــادى والاجتماعـــى فـى دورتـه العاديـة الرابعـة والثمانين (القاهرة 23 أغسطس / آب – 3 سبتمبر / أيلـول 2009) القـرار رقم (1802) **والذي تضمن ما يلي :-**

" أن تكون الوزارة المعنية بتسمية أعضاء هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة هي الوزارة التي يمثل وزيرها الدولة العضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن يكون أعضاء هيئات الرقابة من الجهات الرقابية في الدولة، وأن لا يقل عدد أعضاء الهيئة عن خمسة، وأن يتناسب عددهم مع حجم نشاطات كل منظمة، وأن تمنح هيئات الرقابة الفترة الزمنية الكافية في مراجعة أعمال كل منظمة وأن لا تقل عن (7) أيام عمل ، والتزام المنظمات بمخاطبة هذه الوزارات بهذا الخصوص وأي شأن يختص بهيئات الرقابـــة ".

رابعاً: اتخذ المجلس الاقتصـادى والاجتمـاعي فـى دورتـه العاديـة السادسـة والتسـعين القـاهرة (سـبتمبر / آيلـول 2015) القـرار رقـم (2075) بشـأن الترشـيح لعضوية هيئة الرقابة المالية كما يلي :

" للدول الأعضاء في هيئة الرقابة المالية والإدارية الحق فى ترشيح أكثر من عضو، كما يحق للدولة ترشيح نفس العضو فى هيئة الرقابة المالية والإدارية لأكثر من دورة مالية ".

خامساً : فى ضوء ما تقدم فإن الأمر معروض على المؤتمر العام الموقــر للتفضــل بتشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمـل العربيـة لمـدة سـنتين (2025 - 2027) بما يلى :

- **انتخاب خمسة من الدول الأعضاء لعضوية الهيئة (كأصيل).**
- **انتخاب اثنين من الدول الأعضاء لعضوية الهيئة (كمناوب) .**
- **انتخاب ممثل واحد من منظمات أصحاب الأعمال (كأصيل) .**
- **انتخاب ممثل واحد من الاتحادات العمالية (كأصيل) .**

• • •

(3) لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي (2025 – 2027)

أولاً : تكوين اللجنة :

- تنص المادة الأولى من نظام عمل لجنة الحريات النقابية بشأن تشكيل اللجنة على **ما يلى :**

1- تتكون لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى من تسعة أعضاء أصيلين كالآتى :

(أ) ثلاثة أعضاء يختارهم مؤتمر العمل العربى يمثلون الفرقاء الثلاثة .

(ب) ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من بين أعضائه يمثلون الفرقاء الثلاثة .

(ج) ثلاثة أعضاء يختارهم المدير العام لمكتب العمل العربى من ذوى الخبرة فى المجالات القانونية وبموافقة مجلس الإدارة .

2- يراعى فى تشكيل اللجنة ألا يكون هناك أكثر من عضو واحد للدولة الواحدة.

3- تبلغ الحكومات أسماء ممثليها فى لجنة الحريات النقابية للمدير العام لمكتب العمل العربى وتزودهم بوثائق تفويضهم ، وفى حالة تغيير أى حكومة لممثلها تبلغ اسم الممثل الجديد للمدير العام وتزوده بوثيقة تفويضه .

4- يكون اختيار ممثلى أصحاب الأعمال والعمال الذين يختارهم المؤتمر فى لجنة الحريات النقابية بأسمائهم ، ولا يجوز تغيير عضويتهم إلا عن طريق

الفريق المعنى وإقرار المؤتمر.

ثانياً : تنص المادة الثانية من نظام عمل لجنة الحريات النقابيـــة بشأن مدة العضـوية فى اللجنة ، **على ما يلى :**

1-**مدة العضوية فى اللجنة سنتان** وتحتسب هذه المدة **كالآتى :**

(أ) بالنسبة لأعضاء مؤتمر العمل العربـى . فـإن مـدة عضـويتهم تبـدأ مـن تاريخ صدور قرار مؤتمر العمل العربـى بتسـميتهم أعضـاء فـى لجنـة الحريات النقابية .

(ب) بالنسـبة لأعضـاء مجلـس الإدارة فـإن مـدة عضـويتهم تبـدأ مـن تـاريخ تسميتهم بمجلس الإدارة وترتبط عضويتهم فـى لجنـة الحريـات النقابيـة بوجودهم فى مجلس الإدارة.

(ج) بالنسبة للأعضاء الذين يختارهم المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـى ، فإن مدة عضويتهم تبدأ من تاريخ اعتمـاد مجلـس الإدارة لقـرار المـدير العام باختيارهم .

2-إذا خلا منصـب أحـد الأعضـاء قبـل انتهـاء مدتـه لأى سـبب مـن الأسـباب وتمت تسمية خلف له ، فإن هذا الخلف يتم مدة سلفه .

ثالثاً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بما يلى :

- **تسمية ثلاثة من بين أعضـائه ، يمثلـون الفـرق الثلاثـة ليكونـوا أعضـاء أصيلين فى لجـــنة الحـــريات النقـــابية لمدة سنتين (2025 – 2027)**

(4) لجنة شئون عمل المرأة العربية (2025 – 2027)

أولاً : تكوين اللجنة :

وفقاً لنص المادة الثانية من النظام الأساسى للجنة شئون عمل المرأة العربية، تشكل اللجنة من **واحد وعشرين عضوة** ، وذلك على **النحو التالى :**

1- خمسة عشر عضوة يختارهم المؤتمر العام بواقع خمسة أعضاء عن كل فريق (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) .

2- خمسة عضوات يختارهن المدير العام .

3- مقررة يختارها المدير العام .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الثالثة من النظام الأساسى للجنة ، يجب أن يراعى فى اختيار عضوية اللجنة :

(أ) أن تكون العضوات من ذوات الكفاءة والخبرة والدراية الواسعة بواقع المرأة العاملة العربية ومن المشاركين فى رسم السياسات واتخاذ القرار.

(ب) مراعاة مبدأ الثلاثية فى اختيار عضوات اللجنة وكذلك تمثيل غالبية الدول العربية كلما أمكن ذلك .

ثالثاً : أقر مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته (68) (القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول 2007) **ضوابط اختيار عضوات اللجنة** كالتالي :

1- ذات عضوية وحضور في منظمات المرأة والاتحادات النسائية في بلدها.

2- تشغل منصب وظيفي متقدم في الكادر الإداري الوظيفي (فريق الحكومات) .

3- سيدة أعمال أوتشغل موقع قيادي في تنظيم أصحاب الأعمال (فريق أصحاب الأعمال) .

4- نقابية تشغل موقع قيادي في اتحاد نقابات العمال (فريق العمال) .

رابعاً : بالنسبة لمدة العضوية فى اللجنة ، تنص المادة الخامسة من النظام الأساسى على أن:

(أ) تكون مدة العضوية فى اللجنة سنتين من تاريخ تشكيلها .

(ب) يجوز تجديد العضوية فى اللجنة لفترة مماثلة لبعض أو لكل عضوات اللجنة .

خامساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بتسمية خمسة عشرة عضوة ، يمثلن الفرق الثلاثة (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) فى عضوية لجنة شئون عمل المرأة العربية بواقع (5) عضوات عن كل فريق، لمدة سنتين (2025 – 2027).

• • •

(5) تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028)

نظراً لانتهاء ولاية لجنة الخبراء القانونيين، وعملاً بنظام عمل اللجنة حيث نصت المادة الأولى **منه على :**

" تشكل اللجنة من خمسة أعضاء يختارهم المؤتمر العام بناء على اقتراح مجلس الإدارة فى ضوء الترشيحات المقدمة من المدير العام لمكتب العمل العربى".

وقد تم اقتراح تشكيل جديد لأعضاء اللجنة وتم عرضه على مجلس الإدارة فى دورته العادية (102)، القاهرة / جمهورية مصر العربية، 27 - 28 فبراير/ شباط 2025، وقد إتخذ المجلس بشأنه القرار التالى :

أ- الموافقة على السادة التالية أسماؤهم لعضوية لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028)، وذلك على **النحو التالى :**

1. الأستاذ / حمادة أبو نجمة (المملكة الأردنية الهاشمية)
2. الدكتور / علي فيصل الصديقي (مملكة البحرين)
3. الدكتورة / إيمان خزعل (الجمهورية اللبنانية)
4. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان (جمهورية مصر العربية)
5. الدكتور / طارق الكدالي (المملكة المغربية)

ب- إحالة الأسماء الواردة فى الفقرة رقم (1) إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربى 2025 مع التوصية بالموافقة عليها لعضوية لجنة الخبراء القانونيين للفترة من (2025 – 2028) .

• • •

البند الثامن

السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا لكنه غير كافٍ لمعالجة الفقر والإقصاء، إذ يتطلب تحقيق التنمية المستدامة سياسات تكاملية تضمن توزيعًا عادلًا للمكاسب الاقتصادية، وتعتبر السياسات الاجتماعية أداة أساسية للحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي ، وخاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول العربية ، تشمل هذه السياسات برامج الحماية الاجتماعية التي تهدف الى تحسين قدرة الفقراء والضعفاء فى التغلب على المخاطر والصدمات الاقتصادية ، حيث تلعب الحماية الاجتماعية دورًا أساسيًا في تقليل الفجوة الاقتصادية، وتعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تقديم إعانات نقدية، وتأمين صحي، وضمان اجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا، كما تؤثر جودة وشمولية أنظمة الحماية الاجتماعية على ثقة المواطنين في حكوماتهم، لا سيما في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية أو اجتماعية وقد كشفت الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، عن أوجه قصور واضحة في أنظمة الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية، مما يستدعي توسيع نطاق تغطيتها وتعزيز فعاليتها لضمان قدرة المجتمعات على التكيف مع الصدمات.

الفصل الأول : السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة لتحقيق التنمية الشاملة.

المبحث الأول : الإطار العام الدولي والعربي للحماية الاجتماعية.

شهدت الحماية الاجتماعية تحولًا عالميًا من نهج قائم على الإغاثة إلى نهج قائم على الحقوق، مما جعلها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان. أكدت المواثيق العربية والدولية على أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية كأداة للحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وأوصت بوضع معايير دنيا للحماية، تشمل الرعاية الصحية وضمان الدخل الأساسي.

يُنظر إلى الحماية الاجتماعية الشاملة كأحد الأسس لتحقيق التنمية المستدامة والحد من التفاوت الاجتماعي، إذ يجب أن تشمل جميع الفئات بدون تمييز، مع ضمان الاستدامة المالية وكفاية المساعدات المقدمة.

المبحث الثاني: آليات وتدابير السياسات الاجتماعية

تتنوع أنظمة الحماية الاجتماعية فى **ثلاث فئات رئيسية :**

- **الحماية الاجتماعية الإسهامية :**

  تعتمد على المساهمات المالية من العمال وأصحاب العمل، مثل التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي، مما يضمن معاشات التقاعد وإعانات البطالة والعجز.

- **الحماية الاجتماعية غير الإسهامية :**

  تشمل المساعدات الحكومية والتحويلات النقدية والإعانات الممولة من

الضرائب العامة، مما يوفر دعماً مباشراً للفئات الهشة.

- **برامج سوق العمل النشطة :**

تهدف إلى تحسين التشغيل عبر تقديم التدريب، دعم ريادة الأعمال، وتحفيز الانتقال إلى وظائف أكثر استقرارًا.

المبحث الثالث: السياسات الاجتماعية كركيزة للتنمية المستدامة

تلعب الحماية الاجتماعية دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **من خلال:**

1- **الحد من الفقر:**

حيث توفر دخلاً أساسياً للأسر الفقيرة، وتساعد في الاستثمار في الصحة والتعليم، مما يعزز القدرة الإنتاجية.

2- **المساهمة في النمو الاقتصادي**

عبر حماية الأفراد من مخاطر فقدان الدخل، مما يدعم الاستهلاك والاستقرار الاقتصادي.

3- **تنمية رأس المال البشري**

من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة، مما يرفع إنتاجية الأفراد.

4- **تعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي:**

عبر إزالة العوائق الاقتصادية وتمكين الفئات الأقل حظًا، بما في ذلك المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

الفصل الثاني: المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية في المنطقة العربية

المبحث الاول: المؤشرات الديموغرافية.

تشهد المنطقة العربية نمواً سكانياً سريعاً، حيث بلغ عدد السكان 476 مليون نسمة في 2023، مع تراجع معدل النمو السكاني إلى 1.84%. كما أن التركيبة العمرية تُظهر نسبة مرتفعة من الشباب (50% من السكان تحت سن 23 عامًا)، مما يمثل فرصة اقتصادية إذا تم استغلالها بسياسات اجتماعية سليمة، لكنه في الوقت نفسه يشكل ضغطًا على أسواق العمل والأنظمة الاجتماعية كذلك، كما ارتفعت نسبة كبار السن (60 عامًا فأكثر) إلى 7%، مما يستدعي تعزيز أنظمة التقاعد والرعاية الصحية لضمان حياة كريمة لهذه الفئة.

المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية

1- المعرفة والتعليم:

رغم التحسن في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (76.1% للبالغين و86.5% للشباب)، إلا أن جودة التعليم والتفاوت الاجتماعي ما زالا يشكلان تحديًا، مع انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي مقارنة بالمتوسط العالمي في بعض الدول العربية

2- **الرعاية الصحية:**

لا تزال معظم النظم الصحية في البلدان العربية، بعيدةً عن تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة وتوفير الحماية الكافية للسكان. ولا تزال نسبة الإنفاق المباشر

للأسر على خدمات الرعاية الصحية مرتفعة في العديد من الدول العربية

3- **الفقر والمساواة**:

ارتفع معدل الفقر المدقع إلى 20.2% في 2023، مع تباين واضح بين الدول. كما أن الفقر متعدد الأبعاد لا يزال مرتفعًا، حيث يعاني 21 مليون طفل من الحرمان في مجالات الصحة أو التعليم في أغلب المنطقة العربية

الفصل الثالث: السياسات وأنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

المبحث الأول: لمحة عامة.

اهتمت الدول العربية بالحماية الاجتماعية منذ عقود، حيث طورت أنظمة التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية تدريجيًا. تشمل أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية التأمين الصحي، المساعدات النقدية، دعم الطاقة والغذاء، والتأمينات الاجتماعية. رغم هذا التطور، تعاني أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية من تجزئة وعدم كفاية في التغطية ، خاصة للفئات الهشة مثل الأطفال وكبار السن والعمالة غير المنتظمة، كما تواجه الأنظمة تحديات في التكامل بين التأمينات والمساعدات الاجتماعية.

المبحث الثاني: واقع الحماية الاجتماعية في البلدان العربية

1- التغطية الشاملة :

رغم تحسن معدل التغطية عالميًا حسب الإحصائيات الدولية ، فإن كثير من الدول العربية تشهد تراجعًا، حيث يغطي التأمين الاجتماعي 30% فقط من السكان في 2023، مقارنة بـ 68% في الأمريكيتين و85% في أوروبا.

2- تغطية الأطفال :

لا يتجاوز معدل تغطية الأطفال في الدول العربيـة 14.2%، وهـو أقـل بكثيـر من المعدل العالمي البالغ 28.2.%

3- تغطية العاطلين عن العمل :

يعاني العاطلون عن العمل في أغلب الدول العربية من ضعف التغطية، حيث لا يتجاوز معدل التغطية 8.7%، مقارنة بـ 51.3% في أوروبا.

4- تغطية كبار السن:

لا يتمتع سوى 27.8% من كبار السن في الدول العربية بتغطية ضمان اجتماعي، مقارنة بـ 79.6% عالميًا.

5- تأمين الأمومة:

تحصل 12.2% فقط من النساء في المنطقة العربية على دعم مالي للأمومة، مقارنة بـ 44.9% عالميًا.

6- تأمين الأشخاص ذوي الإعاقة:

تغطي أنظمة الحماية الاجتماعية 7.2% فقط من ذوي الإعاقة في الوطن العربي، وهو أدنى معدل في العالم.

7- تأمين العمال في القطاع غير المنظم :

يشكل العاملون في القطاع غير المنظم 70% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، لكنهم يظلون خارج مظلة الحماية الاجتماعية.

المبحث الثالث: الخصائص العامة للسياسات الاجتماعية في المنطقة العربية

1. **تجزئة برامج الحماية الاجتماعية**

تعاني السياسات الاجتماعية من عدم التنسيق بين برامج التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاوت في الخدمات.

2. **الافتقار إلى رؤية واضحة للحد من الفقر**

تركز معظم البرامج على الإغاثة بدلاً من الاستثمار في تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الفقيرة.

3. **عدم كفاية الاستجابة للصدمات**

كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية وعدم قدرتها على تغطية جميع الفئات المتضررة، خاصة العمال غير النظاميين واللاجئين.

المبحث الرابع: أمثلة للسياسات الاجتماعية في بعض البلدان

تضمن البند استعراض للسياسات الاجتماعية المطبقة في أربع دول عربية وهي (المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية مصر العربية)، من خلال بيان الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية المطبقة وشكل المساعدات والمنح التي تقدمها الحكومات للتعامل مع الازمات والتأقلم مع المتغيرات الاجتماعية.

الفصل الرابع : تدابير لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية: التحديات والإصلاحات

تسعى أجندة التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف 1.3، إلى ضمان أنظمة حماية

اجتماعية شاملة تستجيب للاحتياجات الوطنية، مما يتطلب إصلاحات لتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية للفئات الضعيفة، كالطفولة، وكبار السن، وعمال القطاع غير المنظم.

المبحث الأول: توسيع نطاق التغطية الشاملة

1- التغطية الشاملة للأطفال

على الرغم من وجود برامج حماية للأطفال، إلا أن الفقر متعدد الأبعاد لا يزال يشكل تحديًا في الدول العربية، حيث يُحرم طفل من كل أربعة من حقوقه الأساسية. لتحقيق حماية شاملة، يجب إرساء أنظمة توفر مساعدات نقدية وخدمات تعليمية وصحية، مع تضمين قسائم غذائية للعائلات الفقيرة. وتم استعراض التجارب الدولية مثل برنامج التغذية التكميلية في الولايات المتحدة وبرنامج "البداية الصحية" في المملكة المتحدة حيث أظهرت نجاحًا في تحسين صحة الأطفال.

2- تغطية شاملة لكبار السن

مع تزايد عدد كبار السن في الدول العربية، تبرز الحاجة إلى تأمين دخل مستدام لهم. يمكن تحقيق ذلك من خلال أنظمة تقاعد شاملة توفر معاشات أساسية بغض النظر عن العمل السابق، أو أنظمة تقاعد موجهة تستهدف المحتاجين. يجب أن تتضمن الإصلاحات ضمان كفاية المعاشات، ودمج الأنظمة المساهمة وغير المساهمة، وتوفير خدمات رعاية صحية واجتماعية لكبار السن.

3- تغطية شاملة لعمال القطاع غير المنظم

يواجه عمال القطاع غير المنظم صعوبة في الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية

بسبب تعقيد الإجراءات وغياب التشريعات المناسبة. كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة أوضاعهم، مما يستدعي تبني سياسات مرنة تشمل التسجيل المبسط، وتوفير حوافز للانضمام إلى أنظمة التأمين الاجتماعي، واعتماد أنظمة ضمان اجتماعي طوعية تسد الفجوات بين العمالة المنظمة وغير المنظمة.

المبحث الثاني: الارتقاء بأنظمة الحماية الاجتماعية وتطويرها

1- السجلات ونظم المعلومات

يعد إنشاء سجلات موحدة للمستفيدين أداة ضرورية لزيادة الكفاءة وضمان شمول الفئات المستحقة. يجب على الدول العربية الاستثمار في الرقمنة لتعزيز الشفافية وتوفير بيانات دقيقة حول المستفيدين المحتملين، مع حماية الخصوصية.

2- دمج برامج الحماية الاجتماعية

تعاني الأنظمة العربية من التجزئة بين المؤسسات المختلفة. يتطلب الإصلاح توحيد القواعد بين القطاعين العام والخاص، وتسهيل تسجيل المستفيدين، ودمج صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي تحت إدارة موحدة ، وتم استعراض تجارب بعض الدول العربية التي أظهرت نجاح هذا النهج في تحسين كفاءة البرامج الاجتماعية.

3- **التمويل المستدام**

تعتمد أنظمة الحماية الاجتماعية على التمويل عبر مساهمات المستفيدين أو الإيرادات الضريبية. تعاني الدول العربية من ضعف الإيرادات الضريبية، مما يحد من قدرة

الحكومات على توسيع الإنفاق الاجتماعي. لضمان الاستدامة، يجب تحسين العدالة الضريبية عبر تعزيز الضرائب المباشرة التصاعدية، وتقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، ومكافحة التهرب الضريبي.

4- حوكمة أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية

إن الحوكمة الجيدة لأنظمة الحماية الاجتماعية هي أحد الشروط الأساسية للأعمال الفعال لحقوق الإنسان، و التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة والخطط والمؤسسات والقطاعات ، كما تعتمد فعالية أنظمة الحماية الاجتماعية على الحوكمة الرشيدة، والتي تشمل التنسيق بين الجهات الفاعلة، وضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني.

5- الحوار الاجتماعي

مما لا شك فيه أن إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية مسألة جوهرية وأن هذا الإصلاح يتطلب دعماً سياسياً ومجتمعياً ويعد الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب الاعمال والعمال أداة أساسية لضمان تبني إصلاحات تحظى بقبول مجتمعي واسع وتعزز الاستقرار الاجتماعي.

الخاتمة :

لضمان فاعلية أنظمة الحماية الاجتماعية ، يجب إدراجها في الأطر الدستورية والقانونية وتعزيز الحوار الاجتماعي وتوظيف التكنولوجيا لتحسين الخدمات ، وإعادة تصميم أنظمة الحماية الاجتماعية وفق رؤية مبتكرة تضمن شمولية الحماية كحق للجميع، مع تعزيز دورها المحوري كدعامة أساسية للتنمية المستدامة ، ومراجعة

السياسات الاقتصادية بما من شأنه أن يدعم النمو، ويوفر موارد مالية قادرة على ضمان حماية اجتماعية شاملة وفعالة. ومأسسة الحوار الاجتماعي وتوسيعه وإشراك أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ ومراقبة برامج الحماية الاجتماعية ، ودعم التعاون بين الدول العربية ومؤسساتها المعنية في اتجاه تبادل البيانات و الخبرات و تصور رؤية موحدة لحماية اجتماعية شاملة و فعالة لتحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

• • •

البند التاسع

العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

تمثل العناقيد الاقتصادية محركاً مهماً للتنمية والتنويع الاقتصادي في العديد من دول العالم ، إلا أن هناك تفاوت في استراتيجيات التنمية القائمة على العناقيد الاقتصادية في المنطقة العربية ، ويأتي إعداد هذه الوثيقة ليقدم تحليلاً شاملاً لدور العناقيد الاقتصادية كاستراتيجية محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، حيث برزَ هذا المفهوم في أواخر التسعينيات من القرن الماضي كنهجٍ تنموي حديث يعتمد على التكتلات الجغرافية للشركات المترابطة في أنماطها الإنتاجية، إذ تجمع هذه العناقيد بين عناصر المنافسة والتعاون في آن واحد لتحقيق نمط إنتاجي يحفز الابتكار والنمو وتحسين الإنتاجية.

اكتسبت العناقيد الاقتصادية أهمية متزايدة بشكلٍ أساسيّ بعد العمل الذي قام به مايكل بورتر عام 1990 حول استراتيجيات الميزة التنافسية للدول، حيث قدّم نموذجاً متكاملاً يحدد **أربعة عوامل رئيسية للميزة التنافسية تتمثل في : بيئة العمل** التي تشمل العمالة الماهرة والبنية التحتية، **وعوامل الطلب** التي تحدد الطلب على منتجات العنقود، **إضافة الى** الصناعات المُرتبطة بروابط أمامية وخلفية، واستراتيجية وهيكلية الصناعات، وتلعب المؤسسات التعليمية والبحثية دوراً محورياً في دعم نمو وتطور هذه العناقيد من خلال خلق المعرفة وتطوير إنتاجية القوى العاملة.

تتكون الوثيقة من أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول : الاطار النظري للعناقيد الاقتصادية.

المحور الثاني : الوضع الراهن للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية.

المحور الثالث : تأثيرات العناقيد على التنمية الاقتصادية المستدامة.

المحور الرابع : بناء وتطوير العناقيد الاقتصادية : التحديات والآفاق المستقبلة

• • •

المحور الأول : الإطار النظري للعناقيد الاقتصادية

1- **المكونات الرئيسية للعناقيد الاقتصادية وتشمل :**

- **الشركات الأساسية** التي تعمل كمحرك رئيسي للعنقود من خلال المساهمة في خفض التكاليف وتحسين الجودة.
- **الموردين المتخصصين** والذين يعززون القدرة التنافسية من خلال خفض التكاليف وتحسين الجودة.
- **المؤسسات الداعمة** كالجامعات ومراكز البحث وكل مؤسسة تدعم النشاط الإنتاجي للعنقود.
- **عناقيد العمالة الماهرة،** والتي تتميز بتركز العمال المتخصصين بشكل منظم لسهولة الوصول اليها والاستفادة منها.

- **البنية التحتية** بنوعيها المادي والرقمي.
- **البنية التشريعية** وتشمل الأطر التشريعية التي تحكم النشاط الاقتصادي وهي مسؤولية الحكومات.

2-أنواع العناقيد الاقتصادية : تتميّز العناقيد الاقتصادية بتنوع أشكالها وتصنيفاتها، **فمنها العناقيد الأفقية** وهي تلك التي تضم شركات تنتج سلعاً متشابهة، **والعناقيد الرأسية** التي تعمل في مراحل مختلفة من سلسلة الإنتاج، وكذلك **العناقيد الصناعية** وتشمل شركات تشغل في الأنشطة التصنيعية **المرتبطة ببعضها، والعناقيد كثيفة المعرفة** التي تتميز بارتفاع أنشطة البحث والتطوير، **والعناقيد العفوية** التي تنشأ بشكل طبيعي، **والعناقيد الموجهة بالسياسات** التي تأتي كنتيجة للتدخل الحكومي، إضافة إلى **العناقيد القائمة على الخدمات والموارد.**

المحور الثاني: الوضع الراهن للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية

بالرغم من أنّ العناقيد الاقتصادية تمثل محرّكا حيويا للتنمية والتنويع الاقتصادي، إلا أنّ هناك تفاوتاً كبيراً في تنفيذ استراتيجيات التنمية القائمة على العناقيد الاقتصادية بين دول الخليج العربية التي تصدّرت المشهد وبقية الدول العربية . ويستعرض هذا المحور الوضع الراهن للعناقيد الاقتصادية **من خلال:**

1- أبرز المؤشرات الاقتصادية الكمية للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية

- **مجال الصناعات التحويلية :** بين مؤشر حصة الصناعات التحويلية الى الناتج المحلي الإجمالي بين 2019-2022 تسجيل تسع دول عربية نسب فاقت

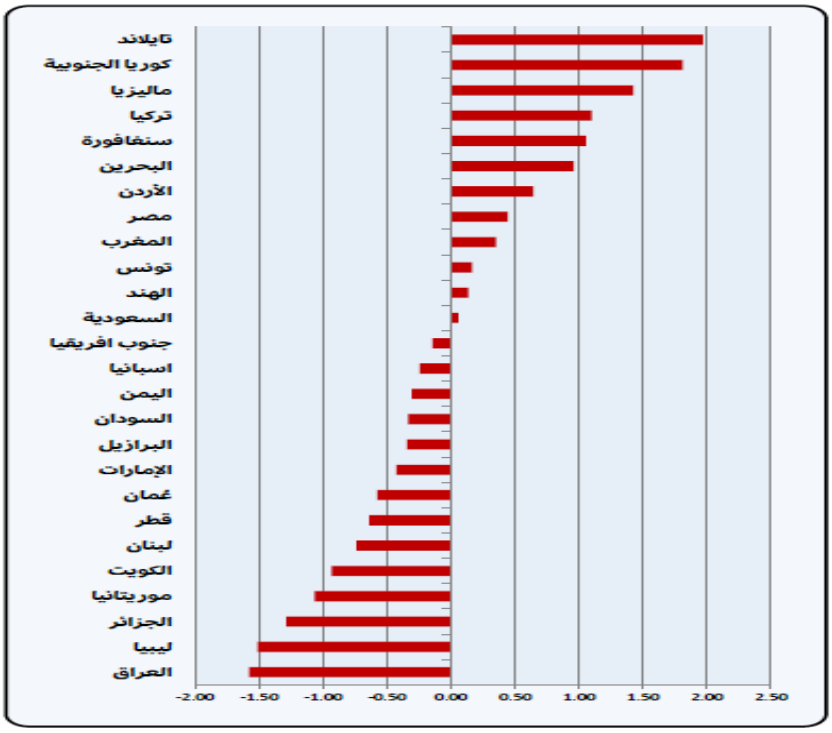

10% ، وهي الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، السودان ، مصر ، المغرب ، اليمن). كما يبنها **الشكل التالي:**

معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، صندوق النقد العربي

- **مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة :** تخطى عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية 2000 مشروع خلال عام 2023 بزيادة تجاوزت 20%، ويشير تقرير البنك الدولي (2023) الى نمو تدفقات الاستثمار الى المناطق الاقتصادية الخاصة والعناقيد الصناعية في الدول العربية بنسبة 12% في عام 2022مقارنة بالعام الذي سبق ، وهذا النمو يعكس تحسناً في البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبية هذه المناطق للمستثمرين العالميين وخاصة في ظل الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي نفذتها العديد من الدول العربية.
- **مجال الأسواق المالية : على سبيل المثال** ساهم قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين بنحو 17.9% من الناتج الإجمالي في عام 2021 ونجح في توظيف 14.000 شخص ، وفي سلطنة عمان نجحت هيئة المنطقة الاقتصادية بالدقم حتى نهاية عام 2021 ، في جذب استثمارات تراكمية بلغت 7.4مليار دولار أمريكي.
- **مجال إنتاجية العمل :** على مدى العقود الثلاثة الماضية شهدت عدة دول عربية ركود اً في إنتاجية العمل ، وشهدت دول أخرى زيادة بنسبة27 % خلال الفترة نفسها بين عامي 1993-2023 ويعود هذا التحسن الملحوظ الى إنتاجية العمل في العناقيد الصناعية العربية، حيث يعكس هذا التحسن في الإنتاجية نجاح العناقيد في تبني التقنيات الحديثة وتطوير رأس المال البشري. وتشير التقارير الى النمو المتسارع للعناقيد الاقتصادية في المنطقة العربية وتعاظم أهميتها الاقتصادية ، الا أن هناك تباين واضح في معدلات النجاح ومستويات التطور بين الدول والقطاعات المختلفة.

2-هيكل العنقود والنظام البيئي: يشمل العنقود شبكة من الفاعلين والموردين والمصنعين والموزعين والمؤسسات الداعمة ، ويتضمن هيكل العنقود عوامل الإنتاج وظروف الطلب ، والصناعات الداعمة ، وسياقات استراتيجية الشركات ، كما يواجه العنقود تحدي يتمثل في القدرة التنافسية للعمالة.

3-**التوزيع الجغرافي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية ويشمل :**

أ- **دول مجلس التعاون الخليجي:** أسست الإمارات العربية المتحدة العديد من العناقيد الاقتصادية خاصة (مركز دبي المالي العالمي، ومدينة دبي للإعلام، مدينة دبي للإنترنت)، وفي أبو ظبي (مجال الطيران، الفضاء، الطاقة المتجددة، والسياحة الثقافية) ، وفي المملكة العربية السعودية طورت عناقيد اقتصادية منها (العناقيد المالية والتكنولوجية، والعناقيد اللوجستية والصناعات الخفيفة والخدمات ، أما في دولة قطر فركزت على تطوير عناقيد في مجالات (التعليم والبحث العلمي والإعلام).

ب- **الأردن ولبنان:** طور الأردن عناقيد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،السياحة الطبية، وفي لبنان شهدت نمواً في مجالات الإعلام والتصميم والاعلام الرقمي.

ج- **شمال أفريقيا:** نجحت المغرب في تطوير عناقيدها الاقتصادية كصناعة السيارات ، والفضاء والطيران وكذلك الطاقة الشمسية ، وفي مصر طورت عناقيد في تكنولوجيا المعلومات، والمنسوجات، والزراعة ، وفي تونس فكان لمجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والنسيج والملابس الاهتمام

الأكبر من التطوير ، وأما الجزائر فسعت الى تطوير عنقود الالكترونيات وصناعة السيارات.

4-التوزيع القطاعي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية ويشمل القطاعات التالية:

أ - قطاع الطاقة والبتروكيمياويات

ب - قطاع الخدمات المالية

ج – قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

د- قطاع السياحة والفندقة والضيافة

ه- قطاع الصناعات

و- قطاع الطيران والفضاء

ز- قطاع التعليم والبحث العلمي

المحور الثالث تأثيرات العناقيد على التنمية الاقتصادية المستدامة

تلعب العناقيد الاقتصادية أدواراً مهمة في تعزيز تنمية الدول ، اذ تؤثر بشكل مباشر في أبرز جوانب التنمية المستدامة وبخاصة في الدول العربية، وبرزت العناقيد الاقتصادية كاستراتيجية محورية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في عدد من دول العالم وبخاصة العالم العربي ، ويمكن تلخيص واستعراض أهم هذه التأثيرات **وكما يلي:**

1- أوجه التأثيرات الاقتصادية للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية

وسيتم تناول ذلك من خلال خمس قنوات رئيسية **كما يلي :**

أ- إحداث فرص العمل وتنمية المهارات.

ب- الابتكار والتقدم التكنولوجي من خلال توفر عدة شروط هي : البنية التحية الرقمية ، البنية التعليمية والبحثية ،تطوير سلاسل الامداد ،التحول الثقافي والقيادة.

ج- الأثر على التنويع الاقتصادي للدول.

د- تحسين كفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية.

ه- تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

2- العناقيد الاقتصادية آلية لتمكين المرأة :

تُمثّل العناقيد الاقتصادية النسائية في العالم العربي نموذجا تنمويا واعداً يجمع بين التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق النمو المستدام. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظا في هذا المجال، حيث برزت عدة تجارب ناجحة في مختلف الدول العربية، تركزت بشكل رئيسي في قطاعات الصناعات التقليدية والحرف اليدوية والصناعات الغذائية، مع توجه متزايد نحو القطاعات التكنولوجية والخدمات المهنية المتخصصة. وتقدم تجارب دول مثل المغرب والأردن والإمارات نماذج مُهمّة في هذا المجال، حيث نجحت في تطوير عناقيد اقتصادية نسائية متميزة.

تشير التوقعات المستقبلية إلى إمكانية مضاعفة حجم العناقيد الاقتصادية المتعلقة بالمرأة في المنطقة العربية بحلول عام 2030 ، مع توقع توفير مليون فرصة عمل وتشكل المشاريع النسائية 35% من المتاجر الالكترونية الجديدة وتوقع ارتفاع هذه النسبة بحلول عام 2025.

المحور الرابع: بناء وتطوير العناقيد الاقتصادية :التحديات والآفاق المستقبلية

ويتناول المحور تحليلاً لعملية بناء وتطوير العناقيد الاقتصادية، مع التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجه هذه العملية والحلول المبتكرة لمعالجتها، كما يستعرض المراحل المقترحة لتأسيس وتطوير العناقيد الاقتصادية مستنداً الى أفضل الممارسات العالمية والدروس المستفادة من التجارب الناجحة في مختلف دول العالم ، وكذلك الآفاق المستقبلية للعناقيد الاقتصادية ودورها المحوري في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي ، ودور أطراف الإنتاج الثلاثة في النهوض بالعناقيد الاقتصادية العربية **ومن خلال النقاط التالية :**

1- **مراحل إنشاء وتطوير العنقود :** تنقسم الى خمس مراحل رئيسية متكاملة ومترابطة وهي اختيار الموقع والصناعة ، بناء البنية التحية الأساسية ، جذب الشركات الرئيسية، تطوير الخدمات المساندة ، الربط والنمو.

2- **التحديات:** على الرغم من الآثار الإيجابية للعناقيد الاقتصادية فإنه لا تزال هناك تحديات قائمة في تطوير واستدامة العناقيد ، فالعديد منها يعتمد على الدعم الحكومي ولم يحقق نمواً ذاتياً مستداماً، وهناك حاجة الى المزيد من الادماج للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلية في النظم البيئية

للعناقيد، والى روابط أكثر متانة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية.

3- **السياسات المقترحة :** تعتبر مسألة تطوير العناقيد الصناعية فرصاً وتحديات على حد سواء للدول العربية ، فمع سعي هذه الدول الدائم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنويع ، تلعب المؤسسات ذات الصلة دوراً حاسماً في صياغة السياسات التي تعزز نمو العناقيد مع ضمان ممارسات توظيف شاملة ومستدامة.

أ- **المجتمعات الصناعية المتكاملة:** فهي بيئة صناعية مخططة تخطيطاً صناعياً يحقق الترابط الأفقي والرأسي بين القطاعات الصناعية.

ب-استراتيجيات تعزيز تطوير العناقيد: إن وزارات العمل في الدول العربية باعتبارها المسؤولة عن رسم سياسات التشغيل فعليها أن تلعب دوراً إستباقياً في تطوير العناقيد كوسيلة لإحداث فرص عمل عالية الجودة.

ج – مواءمة سياسات العناقيد مع أهداف التنمية المستدامة: من الضروري مواءمة سياسات تطوير العناقيد مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخاصة الهدف رقم 8 ،ورقم 9 ووزارات العمل مدعوة لدمج الاستدامة في برامج دعم العناقيد الخاصة بها.

د - مبادرات تنمية القوى العاملة والتدريب: واحدة من أهم الأهداف لتعزيز الدور الاقتصادي للعناقيد لضمان استفادة العمال المحليين من الفرص التي تحدثها العناقيد الاقتصادية.

4- دور أطراف الإنتاج في النهوض بالعناقيد الاقتصادية العربية :

أولاً : دور الحكومات :

يمكن أن تقدم الحكومة العديد من أشكال الدعم للتطور العنقودي، فهي قادرة على تسهيل الروابط العنقودية، وتقديم الدعم المالي لمجموعات الأعمال لتنفيذ أنشطة وأصول مشتركة.

- ضرورة مواصلة الحكومات السعي نحو تخطي التأثيرات السلبية على عجلة النمو من خلال تحديد أولويات العمل للنهوض بالاقتصاد بما ينعكس على تحسين مستوى الإنتاجية.
- تهيئة البيئة المواتية لمواكبة الحركة التنموية في المجالات الاستثمارية والصناعية والتجارية وبخاصة العناقيد الاقتصادية.
- تشجيع المبادرات الهادفة إلى الإلمام بالتكنولوجيا التي تستهدف تعزيز قدرة العمال على مواجهة الصعوبات والتطورات الطارئة في بيئة الأعمال .
- وضع التشريعات والقوانين الناظمة وتنفيذ برامج ومشاريع استثمارية في مجال العناقيد وتنظيم الخدمات بشكل فعّال ووضع سياسات هادفة لزيادة مستوى العلاقات والتعلّم العنقودي وادخال المستوى الصحيح من النطاق العنقودي في التعليم العالي.
- تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص حول طبيعة التحديات والصعوبات التي تحول دون تطور قطاع العناقيد الاقتصادية بوجه عام .

- إطلاق حوار وطني ومحلي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بهدف وضع تصور مطوّر ومحفّز للقطاع الخاص للانخراط في الأنشطة الاقتصادية.
- دعم إنشاء الكيانات الداعمة لخدمات النقل والتجميع ومن ثم شركات التعليب والتصنيع وشركات التوزيع المحلي والتصدير وغيرها.
- انشاء كيانات حكومية أو مختلطة للإرشاد الزراعي والصناعي وتوفير مدخلات الإنتاج والبحث والتطوير بفضل توطيد الربط مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية ودفعها لتطوير برامج عملية يستفيد منها القطاع في التخصّصات ذات الصلة.

ثانياً : دور أصحاب الأعمال :

إن التباين في أداء أصحاب الأعمال وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب حجم المعلومات التي يتلقوها ، تجعل معرفتهم متباينة ، الأمر الذي يزيد من الحاجة الى التعاون والتكامل فيما بينهم وذلك كما يلي :

- تطوير المنتجات الجديدة، والفرص البحثية، والبنية التحتية، والتدريب، والتعليم المطلوب.
- خلق مزيد من المزايا التنافسية وفتح فرص تصديرية وأسواق جديدة.
- إعطاء فرصة للتوسّعات المستقبلية للصناعة.

- دعم وتوفير الموارد اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تنمية صادراتها ومساعدتها في التكيّف والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها .
- تطوير وتنمية المهارات الفنية للعمال بالتدريب والتعليم والربط بالجامعات والمراكز البحثية.

ثالثاً : دور العمال :

- المشاركة في صنع السياسات الحكومية ومراقبة مدى احترام الحقوق الأساسية في العمل.
- توفير برامج تدريبية لبناء القدرات للكوادر العاملة، للتغلب على الصعوبات التي تواجهها والمتعلقة بالتطور التكنولوجي بشكل خاص.
- المشاركة في وضع الخطط والبرامج اللازمة لتطوير العناقيد الاقتصادية مما يساهم في تعزيز مسار التنمية الاقتصادية في البلدان العربية .
- التفاوض الجيد والسعي لتعزيز شروط الحوار الاجتماعي المرتبط بالسياسات الاقتصادية المتبعة.

الخـاتمة

يُمثّل تطوير العناقيد الاقتصادية في الدول العربية فُرصة كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة ، وبالنظر إلى المستقبل، يمكن القول بأنه وبالرغم من أنّ العناقيد الاقتصادية قد أظهرت بالفعل آثارا إيجابية كبيرة على التنمية

الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، فانه لايزال هناك إمكانات كبيرة لتحقيق المزيد من التأثير، عن طريق تحسين استراتيجيات العناقيد، ومعالجة القيود الحالية، واغتنام الفرص الناشئة، تسخير القوة الكاملة للعناقيد الاقتصادية لدفع النمو الاقتصادي المستدام والشامل، فنجاح هذه الجهود يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل المستقبل الاقتصادي للعالم العربي ومكانته في الاقتصاد العالمي.

• • •

البنــد العاشر

تحديد مكــان وجــدول أعمــال الــدورة (52)

لمؤتمر العمل العربي (2026)

تحتوى وثيقة هذا البند على قسمين هما :

**** القسم الأول : تحديد مكان انعقاد المؤتمر.**

**** القسم الثاني : تحديد جدول أعمال المؤتمر.**

القسم الأول : تحديد مكان إنعقاد الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026)

على الدولة الراغبة في استضافة الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026) أن تعلن عن رغبتها أمام المؤتمر لإصدار قراره بهذا الشأن وفقا للمادة الخامسة فقرة (2) من دستور منظمة العمل العربية.

القسم الثانى : تحديد جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026)

وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي خطابا لأصحاب المعالي وزراء العمل ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال في الدول العربية بشأن موافاة المكتب بالموضوعات الفنية التي يقترحون إدراجها على مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026).

تلقى مكتب العمل العربي عدة مقترحات لموضوعات فنية من أطراف الانتاج

الثلاثة لإدراجها على جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026) .

في ضوء ما تقدم تدارس مجلس الإدارة في دورته الثانية بعد المائة (القاهرة ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) الوثيقة المقدمة من مكتب العمل العربى بشأن تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى لعام 2026 ، في ضوء الموضوعات الفنية المقترحة من الدول الأعضاء بالإضافة للموضوعات المدرجة بشكل نظامي ، وقد أصدر مجلس الإدارة **القرار التالي :**

الموافقة على مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026) المبين أدناه ، وإحالته إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي لعام 2025، مع التوصية بإقراره :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.

2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.

4- المسائل المالية والخطة والموازنة.

5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2026) .

7- البند الفني حول : **" التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل "**.

8- البند الفني حول : **" المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي "**.

9- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي (2027).

الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للنظر في :

1. إقرار جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2026) في ضوء المشروع المقدم من مجلس الإدارة.
2. تفويض المدير العام لمكتب العمل العربي بقبول طلب أى دولة ترغب في انعقاد المؤتمر على أرضها ، وإحاطة الدول الأعضاء علما بذلك في الوقت المناسب ، ما لم تطلب إحدى الدول الأعضاء في المؤتمر رغبتها في الاستضافة .

• • •

القسم الثانى

دليل سير العمل في المؤتمر واللجان

أولا : تكوين المؤتمر :

يتألف المؤتمر من جميع المندوبين المعتمدين اعتماداً صحيحاً بمعرفة الدول الأعضاء في منظمة العمل العربية . ويتكون وفد كل دولة إلى المؤتمر من أربعة مندوبين : اثنان منهم عن الحكومة وواحد عن أصحاب الأعمال وواحد عن العمال. ويجوز أن يصطحب المندوبون معهم عددا مناسبا من المستشارين . ويكون اختيار مندوبى أصحاب الأعمال ومندوبى العمال ومستشاريهم بالاتفاق مع المنظمات الأكثر تمثيلا لهم **(المادة الخامسة ، الفقرتان 3 و 4 من دستور منظمة العمل العربية ، والمادة الأولى من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي)** .

* * *

ثانيا : حضور المؤتمر :

يقتصر حقّ حضور المؤتمر على مندوبي الدّول الأعضاء ومستشاريهم وممثلى الدول غير الأعضاء المدعوين ، لحضور المؤتمر بصفة مراقب ، وممثّلي جامعة الدّول العربية والمنظّمات التي تدعى لحضور المؤتمر ، وأعضاء مجلس الإدارة ، والمدير العام لمكتب العمل العربي ، وموظّفي سكرتارية المؤتمر ، والأشخاص والهيئات الأخرى التي يقرّر المؤتمر دعوتها لحضور جلساته . ويجوز بالإضافة إلى المندوبين الحكوميين عن الدولة العضو ، أن يحضر وزير زائر كلّ أو بعض اجتماعات المؤتمر ولجانه . **(المادة الرابعة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي)**

* * *

ثالثا : هيئة رئاسة المؤتمر :

تتكون هيئة رئاسة المؤتمر من : رئيس وثلاثة نواب للرئيس ينتخبهم المؤتمر، بناء على ترشيح كل من فريق الحكومات ، وفريق أصحاب الأعمال ، وفريق العمال، على ألا يكون الرئيس وأى من نوابه من دولة واحدة . ولرئيس المؤتمر أن ينيب عنه فى إدارة الجلسات أحد نوابه بالتناوب فيما بينهم **(المادة السابعة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربى).**

* * *

رابعا : رئاسة المؤتمر :

تكون رئاسة المؤتمر دورية بين الدول الأعضاء وفقاً للترتيب الهجائي ، ويستثنى من ذلك حالة استضافة المؤتمر خارج دولة المقر ، حيث تكون الرئاسة للدولة المضيفة دون المساس بدور الدولة التي لها الرئاسة الدورية ، وفى حالة اعتذار الدولة صاحبة الدور في الرئاسة تحل مكانها الدولة التي تليها في الترتيب ، وذلك وفقا للمادة الخامسة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي .

وفي إطار العمل بالمادة الخامسة فإن رئاسة الدورة (51) لمؤتمر العمل العربى ستكون لمعالي الدكتور / محمد سعيد الزعوري ، وزير الشئون الاجتماعية والعمل – الجمهورية اليمنية.

* * *

خامسا : جلسة الافتتاح الرسمية :

ستعقد جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر في **(قاعة أوبليسك)** بفندق **" سوفيتيل داون تاون النيل القاهرة – فندق كونراد سابقا "** في تمام الساعة **العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 19 إبريل / نيسان 2025** ، ووفقاً لما جرى عليه العرف فى جلسة الافتتاح تلقى الكلمات التي تُحدد وفقا للتقاليد المتبعة.

* * *

سادسا : تشكيل الفرق :

ينتخب كلّ فريق ، في اجتماعه الأوّل ، رئيسا ونائبا للرئيس ومقرّرا ، ويكون الرئيس ونائبه من المندوبين أو المستشارين الذين يتألّف منه الفريق ، ويجوز لكلّ من فريقي أصحاب الأعمال والعمّال أن يختارا المقرّر من غير المندوبين والمستشارين ، ويعقد كلّ فريق اجتماعات رسمية لإنجاز الأعمال **التالية** :

(1) ترشيح نائب لرئيس المؤتمر عن الفريق .

(2) ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئات الأخرى .

(3) ترشيح أعضاء اللجان .

(4) بحث المسائل التي تحال إلى الفريق من اللجنة التنظيمية أو من المؤتمر .

ولكلّ فريق من الفرق الثلاثة أن يعقد – في أيّ وقت – اجتماعات رسمية أو تشاورية لبحث جميع المسائل التي تهمّ الفريق .

* * *

سابعاً : اجتماعات الفرق الثلاثة :

تجتمع الفرق الثلاثة (حكومات ، وأصحاب أعمال ، وعمال) اليوم الأول السبت الموافق 19 إبريل / نيسان 2025، بعد انتهاء جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر، وذلك من أجل :

(1) تشكيل هيئة مكتب لكل فريق يتكون من (رئيس + نائب رئيس + مقرر) .

(2) ترشيح **نائب رئيس المؤتمر** عن الفريق (واحد عن الحكومات ، وواحد عن أصحاب الأعمال ، وواحد عن العمال) .

(3) تسمية مرشح أو مرشحي الفريق لعضوية **اللجنة التنظيمية** (عضوان عن الحكومات وعضو عن أصحاب الأعمال وعضو عن العمال) .

(4) تسمية مرشح أو مرشحي الفريق لعضوية **لجنة اعتماد العضوية** (عضوان عن الحكومات وعضو عن أصحاب الأعمال وعضو عن العمال) .

(5) تسمية مرشح الفريق لعضوية **لجنة الصياغة** (عضو واحد عن كل فريق) .

(6) تسمية ممثلي الحكومات في **اللجنة المالية** (ممثل واحد عن كل حكومة) وتسمية ممثل واحد عن كل من فريقي أصحاب الأعمال والعمال ، للمشاركة في اللجنة المالية طبقا لنظام العمل بالمؤتمر .

* * *

ثامناً : الجلسة الإجرائية :

يعود المؤتمر للانعقاد في نفس اليوم الأول **السبت الموافق 19 إبريل / نيسان 2025**، بكامل أعضائه الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد انتهاء اجتماعات الفرق الثلاثة لاستكمال الجوانب الإجرائية ، وذلك لإقرار ما يلي :

(أ) تشكيل هيئة مكاتب الفرق الثلاثة .

(ب) تسمية نواب الرئيس .

(ج) تشكيل اللجنة التنظيمية .

(د) تشكيل لجنة اعتماد العضوية .

(هـ) تشكيل لجنة الصياغة .

(و) تشكيل اللجنة المالية .

* * *

تاسعاً : جدول القاعات والفعاليات التى ستعقد فيها :

جلسة الافتتاح	**(قاعــة أوبليسك)**
الجلسات العامة	**(قاعــة أوبليسك)**
فريق الحكومات	**(قاعــة أوبليسك)**
فريق أصحاب الأعمال	**(قاعــة النيل 1)**

لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات	(قاعــة النيل 2)
فريق العمال	(قاعــة النيل 3)
لجنة العناقيدالاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة	(قاعــة النيل 1)
لجنة السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي	(قاعــة النيل 3)
قاعة الاجتماعات الثنائية	(قاعــة أمون)
اللجنة المالية	(قاعــة ايزيس ونفرتيتي)
اللجنة التنظيمية	(قاعــة رع)
لجنة اعتماد العضوية	(قاعــة اوزوريس)
لجنة الصياغة	(قاعــة اوزوريس)
صالون استقبال الوزراء وضيوف المؤتمر	(فواية قاعــة أوبليسك الجهة الأمامية)
السكرتارية الفنية	(قاعــة حورس)

* * *

عاشراً : جدول أعمال المؤتمر :

أصدر مـــؤتمر العمل العربـي فـي دورتـه الخمســين القـــرار رقـــم (1764 م . ع .ع . د 50، ابريل / نيسان 2024) بأن يتضـمن جـدول أعمـال الـدورة الحاديـة والخمسين لمؤتمر العمل العربي (لعام 2025) .

أولا : تحديـد جـدول أعمـال الـدورة (51) لمـؤتمر العمـل العربـي 2025 علـى النحـو التالي :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.

2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.

4- المسائل المالية والإدارية.

5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6- مذكرة المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـي حـول الـدورة (113) لمـؤتمر العمـل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2025) .

7- تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية.

- مجلس إدارة منظمة العمل العربية (2025 – 2027).
- هيئة الرقابة المالية بمنظمة العمل العربية (2025 – 2027).
- لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي (2025 – 2027) .

- لجنة شئون عمل المرأة العربية (2025 – 2027).
- لجنة الخبراء القانونيين (2025 - 2028).

8- البند الفنى حول " السياسات الاجتماعية الشاملة ودورها في الحد من الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي " .

9- البند الفنى حول " العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة" .

10-تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026).

ثانيا : تكريم رواد العمل العرب خلال انعقاد المؤتمر العام في دورته (51) ، وتكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة وفقاً للنظم واللوائح .

* * *

حادي عشر : برنامج عمل اليوم الأول الفترة الصباحية للمؤتمر

(السبت، 2025/4/19) :

8:30 - 9:30 **إجراءات التسجيل واستلام الوثائق**

10:00 - 11:00 **جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر (قاعـة أوبليسك)**

11:00 – 12:30 **حفل تكريم رواد العمل العرب**

12:30 – 12:45 **إستـــــراحة**

12:45 - 13:30 **إجتماعات الفرق الثلاثة :**

فريق الحكومات (قاعــة أوبليسك)

فريق أصحاب الأعمال (قاعــة النيل 1)

فريق العمال (قاعــة النيل 3)

13:30 - 14:00 **الجلسة الإجرائية (قاعة الجلسات العامة للمؤتمر)**

- تلاوة نتائج اجتماع الفرق .

14:00 – 15:00 **الاجتماع الأول اللجنة التنظيمية** (قاعــة رع)

(لانتخــاب هيئــة مكتبهــا وإعـداد تقريرهــا الأول وبرنــامج الفتــرة المسائية لهذا اليوم ، والذى سيبدأ فى تمام الساعة الخامسة مساءاً)

15:00 - 16:00 الغذاء.

17:00 - 18:00 إجتماعات الفرق الثلاثة.

ثاني عشر : برنامج سير العمل اليومي للمؤتمر:

اعتبارا من اليوم الثاني للمؤتمر (الأحد 2025/4/20) يكون سير العمل اليومي للمؤتمر كما يلي :

(أ) تبدأ **الفرق الثلاثة** اجتماعاتها عادة في الساعة 9.00 من صباح كل يوم لمناقشة البنود المطروحة على جدول الأعمال اليومي للمؤتمر .

(ب) تبدأ **الجلسة العامة** للمؤتمر حسب ما تحدده اللجنة التنظيمية ، وتبدأ عملها بمناقشة تقرير اللجنة التنظيمية .

(ج) تبدأ **اللجان** اجتماعاتها حسب ما تحدده اللجنة التنظيمية .

(د) تبدأ **اللجنة التنظيمية** اجتماعاتها عادة مع إنتهاء اللجان من اجتماعاتها .

* * *

ثالث عشر : لجان المؤتمر :

أولا : اللجان النظامية الدائمة للمؤتمر :

1) اللجنة التنظيمية :

* **عدد أعضائها**: أربعة أعضاء (2 حكومات + 1 أصحاب أعمال + 1 عمال) ولا يجوز أن يكون للدولة الواحدة أكثر من عضو حكومى واحد فى عضوية اللجنة .

* **مهمتها** : إعداد مشروع برنامج عمل المؤتمر ، وتحديد نظام سير العمل في الجلسات العامة ، والتقدم بالاقتراحات الخاصة بإنشاء لجان أخرى وكيفية تكوينها . كما يجب عليها أن ترفع إلى المؤتمر تقريرا عن أية مسائل أخرى يكون إقرارها لازما لحسن سير العمل .

2) لجنة اعتماد العضوية :

* **عدد أعضائها** : أربعة أعضاء (2 حكومات + 1 أصحاب أعمال + 1 عمال) ولا يجوز أن يكون للدولة الواحدة أكثر من عضو واحد في عضوية هذه اللجنة.

* **مهمتها** : فحص وثائق اعتماد عضوية المندوبين ومستشاريهم ، والنظر فى أي طعن يتعلق بها ، وتقدم إلى المؤتمر تقريرا بنتيجة أعمالها .

3) لجنة الصياغة :

* **عدد أعضائها** : ثلاثة أعضاء يختارون من الفرق الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) . وللجنة أن تستعين بذوي الخبرة ، ومقرري اللجان ، وأعضاء السكرتارية ، لإنجاز أعمالها .

* **مهمتها** : صياغة القرارات التي يصدرها المؤتمر أولا بأول .

4) لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات :

* **عدد أعضائها** : يشكل المؤتمر لجنة ثلاثية تضم مندوبى الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال ، ويتم تكوينها فى ضوء ما تقترحه اللجنة التنظيمية .

* **مهمتها** : النظر فى اتفاقيات وتوصيات العمل العربية طبقا لأحكام المادتين 12 و 13 من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ، والنظر بوجه خاص فى التدابير التى اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ أحكام الاتفاقيات المنضمة إليها، والبيانات والتقارير الخاصة بالاتفاقيات والتوصيات التى تقدمها الدول الأعضاء وفقا لأحكام المادة (12) من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وترفع اللجنة تقريرها للمؤتمر من خلال الفرق الثلاث .

5) اللجنة المالية :

* **عدد أعضائها** : يشكل المؤتمر لجنة مالية ، تتألف من مندوب حكومي واحد عن كل دولة عضو فى المنظمة مشتركة في المؤتمر ، ومندوب واحد عن كل من فريقي أصحاب الأعمال والعمال .

* **مهمتها** : النظر فى المسائل المالية والإدارية المحالة إليها ، وتقارير هيئة الرقابة المالية والإدارية ، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له عن السنة المالية المنتهية فى 2022/12/31 ، وأية مسائل مالية أخرى يحيلها إليها المؤتمر . وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي أصوات أعضائها .

ثانيا : اللجان الفنية للمؤتمر :

إضافة إلى اللجان النظامية ، للمؤتمر أن يشكل لجانا خاصة لدراسة الموضوعات التى يحيلها إليها ، ويتم اقتراحها وتحديد عدد أعضائها من قبل اللجنة التنظيمية .

ويـرتبط تشـكيل هـذه اللجـان بالموضـوعات الفنيـة المدرجـة علـى جـدول أعمـال المؤتمر .

وفى ضوء **بنود جدول أعمـال المـؤتمر** ، مـن المـرجح أن تشـكل خـلال المـؤتمر اللجنتين **الفنيتين التاليتين :**

1- لجنة فنية حول : " السياسات الاجتماعية الشـاملة ودورهـا فـي الحـد مـن الفقر وتعزيز الاندماج الاقتصادي ".

2- لجنة فنية حول : " العناقيد الاقتصادية مدخل اسـتراتيجي لتحقيـق التنميـة المستدامة " .

* * *

<u>رابع عشر : هيئة مكاتب وإدارة جلسات اللجان :</u>

(1) حددت المادة الخامسة والثلاثون من نظـام العمـل بمـؤتمر العمـل العربـي بشـأن هيئة مكاتب اللجان ما يلي:

- تفتتح الجلسة الأولى لكلّ لجنة بواسطة السكرتير العام للمؤتمر أو مـن ينيبـه ، ويدير الجلسة لحين انتخاب الرئيس .
- تنتخب كلّ لجنة رئيسا ونائبين للرئيس ، يختارون من الفرق الثلاثة .
- تنتخب كلّ لجنة مقرّرا لهـا مـن بـين أعضـائها ، يتـولّى إعـداد تقـارير اللجنـة بالتعاون مع السكرتارية الفنّية ، وعرضها على اللجنة لاعتمادها .
- يتولّى رئيس اللجنة أو المقرر عرض تقرير اللجنة على المؤتمر العام .

- يجوز أن يكون الرئيس ونائباه والمقرّرون من بين المندوبين أو المستشارين.

(2) حددت المادة السادسة والثلاثون من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن إدارة جلسات اللجان ما يلي:

- يعلن الرئيس افتتاح الجلسات وفضّها ، وعليه قبل الاستطراد فى جدول الأعمال أن يعرض على اللجنة أيّ رسالة تخصّها.
- يدير الرئيس المناقشات ، ويحفظ النظام ، ويمنح أو يسحب حقّ مخاطبة اللجنة وفقا لهذا النظام ، ويطرح المسائل للتصويت ، ويعلن النتيجة .
- يكون للرئيس حقّ الاشتراك في المناقشات والتصويت ما لم يكن قد حلّ محلّه في اللجنة عضو مناوب ، ولا يكون له صوت مرجح .
- في حالة تغيّب الرئيس عن إحدى الجلسات أو جزء منها ، يتولّى نائباه الرئاسة بالتناوب .
- يكون لنائب الرئيس - الذي يعمل كرئيس - نفس حقوق الرئيس وصلاحياته .

* * *

<u>خامس عشر : قواعد عامة فيما يتعلق باللجان :</u>

(أ) **تقوم اللجنة التنظيمية** ، بعد الجلسة الإجرائية ، باستكمال ترشيحات الفرق ، وتقترح على المؤتمر بشأنها **ما يلى :**

- اللجان المقترح تشكيلها .

- كيفية تشكيلها .
- ما يحال إليها من تقارير .

(ب) **تتقدم الفرق الثلاثة** (كل على حدة) بلائحة مرشحيها لكل لجنة من اللجان الفنية مع تسمية مندوبيها الأصيلين ومندوبيها المناوبين .

(ج) تفحص **اللجنة التنظيمية** الترشيحات المقدمة إليها من الفرق الثلاثة ، وإذا رأت أنه من الأفضل إدخال تعديل على تكوين اللجنة بغية جعلها أوفى تمثيلا بالنسبة للموضوع الذي تعالجه أو أكثر قبولا من حيث توزيع المقاعد على الدول العربية المختلفة ، تقوم بإدخال مثل هذا التعديل بشرط موافقة ممثلى الفرق الحاضرين ، وتعرض الترشيحات المتفق عليها فى اللجنة التنظيمية على المؤتمر لإقرارها .

* * *

سادس عشر : أحكام عامة حول تقديم مشروعات القرارات :

تنص المادة الحادية والعشرين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي على ما يلي:

(1) لا يجوز أن يثار فى أي من جلسات المؤتمر مشروع قرار خاص بمسألة لم ترد فى بند من بنود جدول الأعمال ما لم تكن قد سلمت نسخة من مشروع هذا القرار إلى المدير العام لمكتب العمل العربي ، قبل موعد افتتاح المؤتمر بعشرة أيام على الأقل .

(2) إذا قدم مشروع قرار خاص بمسألة لم ترد في أي بند من بنود جدول أعمال المؤتمر ، تجتمع هيئة الرئاسة للنظر فيه . وعند الموافقة بإجماع أعضائها تقرر إحالته للجنة التنظيمية متى كان ذلك يتعلق بمسألة طارئة أو بأمور إجرائية لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بشأنه .

(3) تتولى اللجنة التنظيمية النظر فى مشروعات القرارات الواردة فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة للتثبت من استيفاء كل مشروع لشروط القبول المنصوص عليها ، وعما إذا كان المشروع يدخل فى اختصاص المؤتمر . وللجنة أن توصي بتعديل المشروع أو عدم إقراره شكلا أو موضوعا ، وتقدم تقريرا بذلك إلى المؤتمر .

(4) لا يجوز في أي من جلسات المؤتمر تقديم مشروع قرار يتعلق بأحد بنود جدول الأعمال إلا إذا سلمت نسخة منه إلى سكرتارية المؤتمر قبل الجلسة المحددة لنظر الموضوع بيومين على الأقل ، وعلى السكرتارية أن توزع مشروع القرار على أعضاء المؤتمر فى اليوم التالي من استلامه على الأكثر .

* * *

سابع عشر : إجراءات التصويت :

أولا : تنص المادة الثلاثون من نظام العمل بالمؤتمر بشأن التصويت على ما يلي:

1. تقوم السكرتارية الفنية للمؤتمر بالتحقق من توافر النصاب القانوني إذا كان الموضوع يتطلّب أغلبية معيّنة من المندوبين المشتركين في المؤتمر بموجب النظم النافذة ، وتبليغ نتيجة ذلك للرئيس .
2. يتولّى الرئيس طرح الاقتراحات للتصويت وفقا لترتيبها ، على أن يجرى التصويت على التعديلات – إن وجدت – قبل التصويت على الاقتراح الأصلي.

ثانيا : تنص المادة الحادية والثلاثين من نظام العمل بالمؤتمر بشأن إجراءات التصويت على ما يلي:

(3) يصوت أعضاء المؤتمر برفع الأيدي أو نداء بالاسم بالطريق العلني .

(4) يكون التصويت بالاقتراع السرى إذا تأيد من قبل ثلث الأعضاء المشاركين في المؤتمر.

(5) تقوم سكرتارية المؤتمر بعَدّ الأصوات المعطاة برفع الأيدى ، ويتولى الرئيس إعلان النتيجة .

(6) يأمر الرئيس بأخذ الأصوات نداء بالاسم في **الحالات التالية:**

أ- في جميع الحالات التي يشترط فيها الدستور أن تكون الأغلبية بنسبة ثلثي الأصوات.

ب- إذا تبين له أن نتيجة التصويت موضع شك.

ج- إذا لم يكتمل النصاب القانوني المطلوب في أول تصويت يتم برفع الأيدي

د- إذا طلب أحد رؤساء الفرق وأيده ثلث عدد المندوبين الحاضرين.

ثالثا : تنص المادة الثانية والثلاثون من نظام العمل بالمؤتمر على ما يلي :

(1) يشترط ، لإقرار أي موضوع يطرح للتصويت ، حصوله على الأغلبية العادية للمندوبين المشاركين في المؤتمر ما لم يرد نص خلاف ذلك .

(2) عند مغادرة المندوب للمؤتمر بصفة نهائية ، قبل اختتام أعماله ، دون أن ينيب عنه مستشارا ليحل محله ، لا يعتبر حاضرا في المؤتمر ، ومن ثم لا يدخل في حساب النصاب القانوني للتصويت.

رابعا : تنص المادة السابعة والثلاثين من نظام العمل بالمؤتمر بشأن الآراء والاقتراحات والتعديلات على ما يلي:

تسري الأحكام المتعلّقة بالآراء والاقتراحات والتعديلات ونظام التصويت المطبّقة في جلسات المؤتمر على أعمال اللجان مع ضمان التوازن بين الفرق الثلاثة بالتساوي عند التصويت .

* * *

القسم الثالث

دليل خدمات المؤتمر

أولاً: مكان انعقاد المؤتمر:

- **فندق سوفيتيل داون تاون النيل القاهرة " فندق كونراد سابقاً " 1191 كورنيش النيل القاهرة.**

- رقم التليفون مـوبـايل : 71912888 (002012)

- رقم التليفون الأرضي : 25808752 (00202)

* * *

ثانياً : مكان إقامة الوفود :

1- فندق سوفيتيل داون تاون النيل القاهرة " فندق كونراد سابقاً "

ملحوظة : المعلومات المتعلقة بأسعار الفنادق والحجوزات تجدونها على موقع المنظمة (www.alolabor.org) ..

* * *

ثالثاً : أهم المزارات السياحية في القاهرة :

- أهرامات الجيزة
- هرم سقارة في البدرشين
- برج القاهرة
- خان الخليلي والقاهرة الفاطمية

- حديقة الأزهر
- القرية الفرعونية
- قرية الحرانية ، حيث يتم تصنيع السجاد اليدوي العالي الجودة والمشهور في الخارج وكذلك الملابس التقليدية.
- المتحف الحربي بالقلعة.
- قلعة محمد على
- دار الأوبرا
- متحف الشمع بحلوان
- القاهرة القبطية
- الكنيسة المعلقة
- محميات جزر نهر النيل

* * *

رابعاً : عناوين أطراف الإنتاج فى جمهورية مصر العربية :

(1) وزارة العمل :

معالي السيد / محمد جبران - وزير العمل

العنوان: الحي الحكومي - العاصمة الإدارية - وزارة العمل

- **مكتب الوزير :**

الهاتف: 20544512 (202+)

الإدارة العامة للهيئات والمؤتمرات :

الهاتف : 22609882 / 24037562

فــاكس : 22609882

الموقع الإلكتروني: **www.manpower.gov.eg**

(2) اتحاد الصناعات المصرية :

رئيس الاتحاد: السيد المهندس/ محمد زكى السويدى

العنوان: 1195 كورنيش النيل - القاهرة

الهاتف: 25797073 / 25796590(202+)

فاكس: 25796593 / 25766672(202+)

الموقع الإلكتروني : WWW. Fei.org.eg

البريد الإلكتروني : Feind@idx.net.eg

(3) الاتحاد العام للغرف التجارية :

رئيس الاتحاد: المهندس / إبراهيم العربى

العنوان : 4 ميدان الفلكي – باب اللوق – القاهرة

الهاتف : 27960157/27953677 / 27960153(202+)

الموقع الإلكتروني : WWW. Fedcoc.org.eg

البريد الإلكتروني : Fedcoc @ menanet.net

فاكس : 27953801/ 27951164

(4) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر :

رئيس الاتحاد : السيد / عبد المنعم الجمل

تأسس الاتحاد في 30 يناير 1957

العنوان: 90 ش الجلاء – القاهرة

الهاتف: 25740413 / 25740362(202+)

فاكس: 25753427 / 25740324(202+)

خامساً : عناوين هامة

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :

العنوان : ميدان التحرير - القاهرة

الهاتف : 25750511 / 25752966 25767081 (202+)

فاكس: 25740331 / 25761017 (202+)

الموقع الإلكتروني : www.Lasportal.org

(2) مكتب العمل الدولي (مكتب القاهرة) :

العنوان : 9 شارع الدكتور طه حسين – الزمالك - القاهرة

الهاتف : 27362358 / 27350123 / 27362208 (202+)

فاكس: 27360889

الموقع الإلكتروني : www.ilo.org

(3) منظمة الهجرة الدولية :

العنوان : 29 شارع احمد حشمت – الزمالك

الهـــــاتف: 27365142/ 27365141 / 24365140 (202+) فـــــاكس: 27365139

الموقع الإلكتروني : www.iom.org

(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة :

العنوان: 1191 ش كورنيش النيل مركز التجارة العالمي – الدور (9).

الهاتف:(25780363/25780349)(202+)

فاكـس: 25780356(202+)

الموقع الإلكتروني:www.arabstates.undp.org

* * *

سادساً : مندوبيات وسفارات الدول العربية

1- المملكة الأردنية الهاشمية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

6 شارع باسم الكاتب – الدقي – الجيزة

تليفون: 37486169 – 37485566 – 37610146 - 33373194

فاكس: 37601027

رقم القنصلية : 37499912

فاكس القنصلية:33389744

2- دولة الإمارات العربية المتحدة :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

6 ش حسن أفلاطون – تقاطع شارع الثورة – مصر الجديدة

تليفون: 37766101- 37766102 – 37766103 - 24194985

فاكس: 37766103 – 35700844

3- مملكة البحرين :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

8 شارع محمد مظهر – الزمالك – القاهرة

تليفون: 27357996 – 27357997 - 27357998

فاكس: 27366609

4- الجمهورية التونسية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

26 شارع الجزيرة – الزمالك – القاهرة

تليفون : 27362292 – 23418962

فاكس: 27362479

رقم القنصلية : 27354940

5- الجمهورية الجزائرية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

14 شارع البرازيل – الزمالك – القاهرة

تليفون: 27361520 - 27368527 – 27380363 - 27380363

فاكس : 27364158

6- جمهورية جيبوتي :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

15 شارع د./ محمد عبده السعيد متفرع من شارع مصدق – الدقى - الجيزة

تليفون: 33366434 - 33366435

فاكس: 33366437

7- المملكة العربية السعودية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

2 شارع اليمن - الجيزة – أمام مديرية أمن الجيزة

تليفون : 33331200 - 37625000 - 33331100

فاكس : 37493495 – 33366986 - 33365033

داخلى:1309/1306/1305

8- جمهورية السودان :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

8 شارع الشاطورى – الدقي / الجيزة

تليفون: 37485648 – 37485617 - 37485605

فاكس: 37485615

9- الجمهورية العربية السورية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

25 شارع كامل الشناوي – جاردن سيتي – الجيزة

تليفون: 27924325 - 27924337

فاكس :27924326

10- جمهورية الصومال :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

27 شارع الصومال (إيران سابقا) – الدقي – الجيزة

تليفون: 33374038

فاكس : 33377457

11- جمهورية العراق :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

9 شارع محمد مظهر – الزمالك / القاهرة

تليفون: 27358087 - 27352633 - 27359205

فاكس : 27365075

** **القنصلية :**

1 شارع عبد المنعم رياض – المهندسين – الجيزة

تليفون: 37622731 - 37622732

فاكس : 37622517

12- سلطنة عُمــان :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

29 شارع طه حسين – الزمالك - القاهرة.

تليفون: 27289973 – 27289972 - 27789971

فاكس : 27289970 – 27373188

13- دولـة فلسطـين :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

26 شارع النهضة – الدقي – الجيزة

المندوبية : تليفون: 33355665 – 33364732 - 33355665

فــاكـس: 33364732 - 33376186

السفارة : تليفون : 33384761 - 33384762 - 33385763

فاكـس: 33384760

14- دولة قطر :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

10 شارع الثمار – المهندسين – الجيزة

تليفون: 37604693- 37604694

فاكس: 37603618 - 37615586

المندوبية: 37615586 - 33367699

15- دولة الكويت :

** **السفارة :**

6 ش الدكتور محمد صبحى من ش النيل الجيزة

تليفون :- 35712194 – 35712187 – 35712191 – 3749933 - 37499250

فاكس :- 35714171

** **المندوبية الدائمة :**

المندوبية:- 22 ش أسماعيل أبو الفتوح – الدقي

تليفون: 37499250 فاكس: 37499148

16- الجمهورية اللبنانية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

22 شارع منصور محمد – الزمالك – القاهرة

تليفون: 27382823 – 27382824 - 27382825

فاكس : 27382818

17- دولة ليبيا :

** **المندوبية الدائمة :**

18 شارع السلولى – ميدان المساحة – الدقي / الجيزة

تليفون: 37623808 – 37623809

فاكس : 37623804

18- جمهورية مصر العربية :

** **المندوبية الدائمة :**

كورنيش النيل - ماسبيرو - مبنى وزارة الخارجية / القاهرة

تليفون: 25749633 - 25749625 - 25749868

فاكس : 25759157 – 25749869

19 - المملكة المغربية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

10 شارع صلاح الدين – الزمالك - القاهرة

تليفون: 27365761 – 27359677 – 27353351 –27359849

فاكس : 27361937

20 - الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

114 شارع محيي الدين أبو العز – المهندسين – الجيزة

تليفون: 37490671 – 37491048 - 37490699

فاكس : 37489060

21 - الجمهورية اليمنية :

** **المندوبية الدائمة والسفارة :**

28 شارع أمين الرافعي – الدقي – الجيزة

تليفون: 37614224 - 33354421 – 37614225 – 37614226 – 33386618 - 33386618

فاكس : 33356949 – 37604815

* * *

سابعاً : مكاتب شركات الطيران العربية والعالمية بالقاهرة :

1- مصر للطيران :

6 شارع عدلي – القاهرة

تليفون: 25705226 - 090070000

11 شارع عماد الدين – القاهرة

تليفون: 25750600 / 25918430 / 25951200 / 25718430

فندق النيل: 25744711

2- الخطوط الجوية الملكية الأردنية:

6 شارع قصر النيل – القاهرة

تليفون: 25750905 / 25750875 / 33443114 / 33036054

3- طيران الخليج:

21 شارع محمود بسيوني – القاهرة

تليفون: 25750852 / 25743336 / 01119727777

25758391

4- الخطوط الجوية الملكية المغربية:

9 ش طلعت حرب – القاهرة

تليفون: 23934574 / 23922956 / 23920378

مكتب المطار:- تليفون :- 22908698 / 22691063

5- الخطوط الجوية الكويتية:

4 شارع طلعت حرب – القاهرة

تليفون: 25742655 / 25742135

25747747 / 25742447

6- طيران الشرق الأوسط:

12 شارع قصر النيل – القاهرة

تليفون: 25750984 - 25743100 - 25750888 - 25743422

7- الخطوط الجوية السعودية:

50 شارع قصر النيل – القاهرة

تليفون: 25741200 - 25773122

10 شارع طلعت حرب

تليفون: 25747575 – 33030848 – 33477562

8- الخطوط الجوية السودانية:

1 شارع عبد السلام عارف – القاهرة

تليفون: 25747145 / 25747299 – 257597960

9- الخطوط الجوية اليمنية:

15 شارع محمد بسيوني - سور نادى الزمالك

تليفون: 33466799 - 33461441 - 33440505 - 33440888

فاكس : 33034552

10- الخطوط الجوية الجزائرية:

13 شارع قصر النيل – القاهرة

تليفون: 25750688 – 25740688

11- الخطوط الجوية السورية:

25 شارع طلعت حرب – القاهرة

تليفون: 23928285 / 23928284

مكتب المطار :- 24172624

12- الخطوط الجوية الليبية:

27 شارع قصر النيل – القاهرة

تليفون: 25757424 / 25779083 / 23933727 / 23935305 / 23924595

مكتب المطار:- 22662474

13- الخطوط الجوية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

18 شارع البطل أحمد عبد العزيز – المهندسين 19899

فندق البارون – 22907730 – 22693305

33358830 / 33320555

14- الخطوط الجوية التونسية:

14 شارع طلعت حرب – القاهرة

تليفون: 25753420 – 25753971 – 25753420

15- الخطوط الجوية الفلسطينية [وكالة بترا للسياحة]:

16 شارع محمود بسيوني – القاهرة

تليفون: 25785052 / 25785051

16- الخطوط الجوية العراقية:

22 شارع قصر النيل - القاهرة

تليفون: 23934149 / 23934200

17- الخطوط الجوية اليمنية:

7 سور نادى الزمالك - المهندسين

تليفون: 33466799 / 33446965 / 33444144

33440505 / 33440888

18- الخطوط الجوية العُمانية:

44 شارع محمد مظهر / الزمالك - القاهرة

تليفون: 25789393 – 25750137 – 25750112

19- الخطوط الجوية القطرية:

34 شارع جامعة الدول العربية - المهندسين

تليفون: 19950 – 33009630 – 33009631 – 33327786 – 33009641 - 33009642

<u> بعض شركات الطيران العالمية بالقاهرة :</u>**

1- الخطوط الجوية الفرنسية [اير فرانس]

التجمع الخامس

ت: 25981010 / 25981000

2- الخطوط الجوية الإيطالية [اليتاليا]

المكتب بفندق هليتون النيل

تليفون :- 27599523 / 27599524 / 25785826 / 25758525

جميع الفروع :- 080040400

3- الخطوط الجوية البريطانية

مصر الجديدة.

تليفون :- 24800380 / 24800366 / 25778852 / 25803500

فرع المطار :- 22691002

4- الخطوط الألمانية [لوفت هانزا]

شارع الشيخ المرصفاوي – الزمالك

تليفون :- 22694560 / 22692460 / 27358252

5- الخطوط الجوية السويسرية [سويس اير]

شارع الشيخ المرصفاوي – الزمالك

تليفون:- 25803500 / 25778852 / 01270700099

ثامنا : معلومات عامة :

(1) كود مدينة القاهرة (00202)

(2) سعر صرف الدولار الأمريكي عند إعداد الوثيقة (واحد دولار = 50.60 جنيه مصري تقريبا)

للاستفسار عن كل ما يتصل بالمؤتمر يرجى الاتصال :

أ - السيد / شريف جمعة - منسق عام المؤتمر

المحمول : 01001770511 (002) .

* * *

منظمة العمل العربية

الهاتف والفاكس
تليفون : 31–21–33362719(00202) فاكس: 37484902 (00202) بريد الالكترونى : alo@alolabor.org الموقع على شبكة الانترنت : www.alolabor.org
العنــوان
(7) ميدان المساحة – الدقي – ص . ب (814) القاهرة الرمز البريدي (11511) جمهورية مصر العربية

مع أطيب التمنيات للجميع

بإقامة طيبة في رحاب جمهورية مصر العربية

وللمؤتمر كل النجاح والتوفيق

▫ ▫ ▫

المحتويـات

الـمـوضـوع	رقم الصفحة
تـقـديـم	3
القسم الأول ملخص بنود جدول الأعمال	7
القسم الثانى دليل سير العمل فى المؤتمر واللجان	137
القسم الثالث دليل الخدمات	157